وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الجيلالي بونعامة – خميس مليانة
كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية
قسم العلوم الإجتماعية
شعبة علم الإجتماع

محاور محاضرات لطلبة السنة الأولى
ميدان العلوم الإجتماعية

مقياس

مدخل إلى الديموغرافيا

الدكتور: مصطفى عمران

السنة الجامعية: 2022– 2023

برنامج مقياس مدخل إلى الديموغرافيا

المحور الأول: مدخل إلى الديموغرافيا

-علم الديموغرافيا

-علاقة الديموغرافيا بالعلوم الإجتماعية

-المؤشرات الديموغرافية

المحور الثاني: النظرية المالتوسية

-نظرية مالتوس.

-قانون السكان

-قوانين الفقراء : إنتقاد مالتوس

-التربية

-نظرية Boserup: نقيض نظرية مالتوس

-مالتوس وبوزروب: خلاصة الأفكار

المحور الثالث: نظرية التحول الديموغرافي

-التحول الديموغرافي

-العوامل المفسرة لعملية الإنتقال الديموغرافي

-أسباب إنخفاض الوفيات

-أسباب إنخفاض الولادات

المحور الرابع: السياسات السكانية

-السياسة السكانية المالتوسية

-السياسات المشجعة للولادات

-سياسات الهجرة

-السياسة السكانية في الجزائر

المحور الخامس: ديموغرافيا الجزائر

-تطور بنية السكان في الجزائر

-الولادات، الوفيات والنمو الطبيعي

- الولادات
- الوفيـات العامة
- الوفيات الرضع
- وفيات الأطفال الأقل من 5 سنوات
- المواليد أموات

-الزواجات

-الخصوبة

-التخطيط العائلي

المحور السادس: أهم مصادر المعطيات في الديموغرافيا

-التعداد العام للسكان والسكن

-مفهوم التعداد

-أسلوب تنفيذ التعداد

-خصائص التعداد

-الصعوبات المرتبطة بعملية الإحصاء

-الحالة المدنية

-تاريخ الحالة المدنية في الجزائر

-المسوح السكانية

المحور الأول

مدخل إلى علم الديموغرافيا

علم الديموغرافيا

يعتبر الفرنسي جيلارد أول من إستخدم كلمة ديموغرافيا وهي كلمة يونانية تنقسم الى قسمين: ديمو وتعني: السكان، غرافيا وتعني: الكتابة وعندما نربطهم ببعض يكون معناها الكتابة عن السكان. وللديموغرافيا تسميات مختلفة من بينها علم إجتماع السكان وعلم السكان.
فعلم السكان أو الديموغرافيا هو علم ظهر في القرن التاسع عشر وهو علم كمي يهتم بالدراسة العلمية للسكان من حيث عدة جوانب ومن أهمها: الحجم، البناء، النمو، الخصوبة، الولادات، الوفيات، الزواجات، الهجرة، توزيع السكان والكثافة السكانية.

فبشكل عام يهتم علم الديموغرافيا بالقضايا السكانية من خلال محورين أساسيين: يتعلق المحور الأول ببناء السكان (حجم السكان، توزيعهم وتكوينهم)، ويقصد بحجم السكان عدد الأفراد المقيمين في مكان معين ووقت محدد. أما المحور الثاني يتعلق بتغير السكان (نمو السكان، زيادة السكان وسلوكات السكان).

أما في الفكر الإجتماعي رغم أن تسمية الديموغرافيا أو علم السكان لم تكن موجودة إلا أن هناك الكثير من المفكرين على مر العصور تناولوا موضوع السكان من جوانب متعددة ولاسيما من حيث الحجم والتركيبة والتوزيع والتطور. كما ربط هؤلاء المفكرون القضية السكانية بجوانب أخرى تخص المجتمع مثل البعد الإجتماعي (العلاقات بين الطبقات) والسياسي (نشأة الدولة وتسييرها) والإقتصادي (الإنتاج الزراعي والتجارة). ومن بين المفكرين القدامى الذين تناولوا موضوع الدراسات السكانية:

-أفلاطون:

وكانت فكرته الأساسية_حول العدد الأمثل للسكان وهو5040 نسمة".
ففي كتابه الشهير "الجمهورية" أشار إلى أنه ينبغي على الحكام أن يثبتوا عدد السكان في المدينة عند حد أمثل، ويقول أنه لا يمكن القيام بزيادة السكان عن الحد الأمثل مهما يكن لأي سبب من الأسباب. في كتاب "القوانين" بدأ يعرض الموضوع بصورة أكثر تفسيرا، وأشار الى

العدد الأمثل للسكان الذي ينبغي أن يكون موجود في المدينة وهو 5040 نسمة من الأحرار (العبيد لا يدخلون في العدد). وقد إختار هذا العدد لأنه يقبل القسمة على كل الأعداد من 1 إلى 11

كما يقبل أيضا القسمة على العدد 12 حيث كان يرى أفلاطون ان عدد المناطق السكانية الموجودة في المجتمع ينبغي ان تنقسم الى 12 جزء وكل جزء يكون فيه عدد متساوي من السكان.

كان يرى أفلاطون أنه إذا زاد عدد السكان عن5040 ينبغي على المجتمع أو على الحكام ان يتدخلوا لإنقاذ هذا العدد عن طريق:

1-تحديد الزواج والنسل.

2-منع الهجرة الى المناطق المزدحمة.

وإذا حدث نقص في عدد السكان عن 5040 ينبغي على الحكام:

1-تشجيع الناس على الإنجاب ومكافأتهم بالمال.

2-السماح للأجانب بالهجرة ومنحهم الجنسية اليونانية.

3-مكافأة الأسر كثيرة الإنجاب بالمال.

من وجهة نظر أفلاطون ان الدولة تستطيع أن تتحكم في عملية المواليد وتنصح الناس في المجتمع بعدم الزواج المبكر والذي يخالف يتعرض للوم والتوبيخ من طرف الدولة. ويمكن إرسال الأعداد الزائدة من السكان الى مستعمرات وهي مناطق بعيدة عن اليونان. إن أفكار أفلاطون حول التحكم في الزيادة السكانية من طرف الدولة يقودنا لتذكر ما يعرف حاليا بالسياسات السكانية التي تنتهجها مختلف دول العالم من أجل التحكم في النمو الديموغرافي. فكان أفلاطون سباقا في طرح مثل هذه الأفكار وذلك بقرون طويلة قبل ظهور فكرة السياسة السكانية المعروفة حاليا.

-أرسطو:

إن أرسطو، وهو تلميذ أفلاطون، قدم بدوره أفكارا أكثر واقعية من أستاذه والتي تخص القضية السكانية حيث ركز على ثلاثة نقاط وهي توزيع السكان، نمو السكان وحجم السكان.

قسم المجتمع إلى 3 أقسام وهي: الأسرة، القرية، المدينة. حيث يرى أن تجمع مجموعة من الأسر تتشكل قرية ومن خلال تجمع مجموعة من القرى تتشكل مدينة، ومن خلال تجمع مجموعة من المدن تتشكل دولة. كما قام بتوزيع السكان على المهن المختلفة في المجتمع والمهن عند أرسطو تنقسم إلى نوعين هما: مهن طبيعية مثل الزراعة، الصيد وتربية الحيوانات ومهن غير طبيعية مثل التجارة والصناعة.

-إبن خلدون:

قال ابن خلدون ان هناك مرحلتين تمر بها المجتمعات في تطورها وهي: "**مرحلة الزيادة**" والتي

تتميز بزيادة المواليد وإنخفاض الوفيات بسبب التحسن في نشاط المجتمع والعمل بجد ويستمر هذا المجتمع في زيادة سكانه الى أن يصل الى المرحلة الثانية والتي يعتبرها ابن خلدون "مرحلة النقصان" والتي ينخفض فيها عدد المواليد ويرتفع عدد الوفيات، فتظهر المجاعات والأوبئة والإضطرابات وبالتالي يقل النشاط ويقل السكان إلى أن يأتي وقت يختفي فيه المجتمع ويظهر مجتمع جديد.

علاقة الديموغرافيا بالعلوم الإجتماعية

إن الديموغرافيا مرتبطة إرتباطا وثيقا بالعلوم الإجتماعية الأخرى وذلك لسبب موضوعي وهو أن الديناميكية الديموغرافية تؤثر وتتأثر بالعوامل الإجتماعية والإقتصادية والسياسية والثقافية. فمن المنطقي وضع سلوكات السكان في السياق الكلي للمجتمع. أما على مستوى التحليل العلمي فإن هناك الكثير من الأحداث الديموغرافية نجد لها تفسيرا في إحدى الجوانب التالية:

علم الإقتصاد: في الجانب الإقتصادي، يمكن مثلا تفسير سلوك الأفراد من حيث الخصوبة بمستوى الدخل كما أن هناك خصائص سكانية في المجتمعات التي تعرف بالغنية تختلف عن خصائص المجتمعات المعروفة بالفقيرة. كما يحتاج الباحث للعديد من المتغيرات والمؤشرات الإقتصادية مثل نسبة البطالة في المجتمع، متوسط دخل الفرد، الثروة، وسائل الإنتاج...إلخ.

علم التاريخ: يستعمل الباحث في الديموغرافيا في دراسته لبعض الظواهر السكانية المنهج التاريخي وذلك لتتبع التطور الديموغرافي في مختلف الفترات الزمنية، فمثلا تعتمد دراسة التحول الديموغرافي على ملاحظة التغيرات السكانية في فترات زمنية طويلة.

علم الجغرافيا: يرتبط علم السكان بعلم الجغرافيا من حيث مثلا التوزيع السكاني حسب المناطق والبلدان كما أن سلوكات الأفراد والمجتمعات تؤثر وتتأثر بالخصائص الجغرافية كإستخدام الإنسان للموارد الطبيعية وتأثيره في البيئة التي يسكن فيها.

علم الإحصاء: بإعتبار أن الديموغرافيا علم كمي فهي تعتمد بصورة كبيرة على علم الإحصاء لتحليل مختلف الظواهر الديموغرافية.

علم الأنثربولوجيا: هناك بالفعل علاقة بين هذا العلم والديموغرافيا حيث أن في بعض الحالات نقوم بتفسير الأحداث الديموغرافية بالعادات والتقاليد والثقافة الخاصة بجماعة أو بمجتمع معين.

علاقة الديموغرافيا بعلم الإجتماع:

تكمن علاقة الديموغرافيا بعلم الإجتماع من حيث أن كل السلوكات الديموغرافية لها أسباب أو ظروف إجتماعية خاصة والتي تختلف من مجتمع لأخر ومن فترة زمنية لأخرى. فمثلا الزواج كحدث ديموغرافي يخضع لمنطق إجتماعي معين من حيث الإختيار عند الزواج أو السن عند الزواج، وكذلك بالنسبة للخصوبة فإن هناك دائما خلفية إجتماعية من حيث تفضيل الأفراد والعائلات لعدد معين من الأطفال وتفضيل الجنس. كما أن العلاقات الإجتماعية كالعلاقات بين الأجيال والبنية الأسرية كثيرا ما تكون عوامل أساسية في تحليل المتغيرات الديموغرافية. فهنا يجب التذكير بأن الباحث في الديموغرافيا مطالب بأن تكون له معرفة كافية في علم الإجتماع حتى يتمكن من وضع ظواهر ديموغرافية في سياقها الإجتماعي الصحيح. وبالمقابل فإن الباحث في علم الإجتماع يحتاج، عندما يطرح بعض الإشكاليات إلى الديموغرافيا فكثير من المواضيع تتطلب معلومات ذات طابع ديموغرافي تخص السكان بشكل علم، كالقضايا المتعلقة بالبطالة أو الصحة ...إلخ.

المؤشرات الديموغرافية:

التركيبة السكانية حسب السن والجنس:

إن السن والجنس خصائص أساسية للسكان في أي زمان ومكان. ومن المهم معرفة هذه الخصائص لفهم وتفسير السلوكات الديموغرافية والإجتماعية والإقتصادية. فعلى مستوى البلدان مثلا نقول أن هناك مجتمع شاب أي أن هناك نسبة كبيرة من الأفراد ينتمون للفئات العمرية الشابة كما هو الحال للجزائر وبلدان أخرى كثيرة. وهناك مجتمعات عجوزة كما هو الحال في كثير من الدول الأوروبية أين توجد نسبة كبيرة من الأفراد، أكثر من 10% يزيد سنهم عن 65 سنة.

معدل النمو الطبيعي–معدل النمو الديمغرافي :هناك أربعة عناصر تتحكم في حجم السكان، هي الوفيات، الولادات، الهجرة إلى الخارج والهجرة نحو الداخل. يمثل الفرق بين مجموع الولادات ومجموع الوفيات في فترة معينة ما يسمى بالنمو الطبيعي للسكان أو الزيادة الطبيعية للسكان في تلك الفترة. وتحسب الزيادة السكانية الإجمالية بإضافة صافي الهجرة (الفرق بين عدد المهاجرين إلى الداخل وعدد المهاجرين نحو الخارج) للزيادة الطبيعية.

ويكون معدل النمو الطبيعي الفرق بين معدل الولادات ومعدل الوفيات الإجماليين، بينما يحسب معدل النمو السكاني بإضافة معدل صافي الهجرة إلى معدل النمو الطبيعي للسكان، حيث يحسب معدل صافي الهجرة بقسمة صافي الهجرة على عدد السكان في منتصف السنة مع ضرب الحاصل في 1000 .

متوسط العمر عند الإنجاب: هو السن المتوسط للنساء اللواتي وضعن مولودا في السنة.

معدل النمو الطبيعي (‰): هو حاصل قسمة متوسط حجم النمو الطبيعي للسكان على متوسط عدد السكان لنفس السنة.

السن الوسطي: (Age médian) وهو السن أين نصف السكان عمرهم يفوق السن الوسطي والنصف الأخر عمرهم أقل.

نسبة الذكورة (نسبة الذكور إلى الإناث): إن نسبة الذكورة هي العلاقة بين عدد الرجال وعدد النساء في مجتمع معين، عادة ما يقدم بعدد الرجال لكل 100 إمرأة. في أغلب البلدان نسبة الذكورة عند الولادة هي حوالي 105 لكل 100 إمرأة. بعد الولادة هذه النسب تختلف من بلد لأخر حسب الوفيات والهجرة التي تميز السكان.

في الجزائر كانت نسبة الذكورة سنة 2008... في الشيلي 1995 كانت نسبة الذكورة في الفئة العمرية 60–64 سنة تقدر ب 85، أما بالنسبة لفئة 80 سنة فأكثر كانت النسبة تقدر بـ 54.

$$\text{نسبة الذكورة} = \frac{\text{عدد الرجال}}{\text{عدد النساء}} \times 100$$

مثال: عدد الرجال: 34.749.212

عدد النساء: 33.376.581

نسبة الذكورة =(33.376.581/34.749.212)X 100=**104**

هرم الأعمار: إن هرم الأعمار هو تمثيل بياني للتركيبة السكانية حسب السن والجنس. أما الأعمدة الأفقية فهي تمثل عدد أو نسبة الرجال أو النساء في كل فئة عمرية. إن مجموع كل الفئات العمرية للهرم تساوي 100% من السكان. فكل سنة تولد مجموعة جديدة من الأفراد وتظهر في قاعدة الهرم أما المجموعات السابقة فهي تصعد إلى الدرجة الأعلى في الهرم. فكلما دخلت المجموعات في سن الشيخوخة فإنها تفقد بعض أعضائها بسبب الموت ويمكن أن تضم أو تفقد أعضاء بسبب الهجرة. فبمجرد النظر للهرم يمكن معرفة عدة خصائص عن السكان كما يمكن مقارنة السكان عن طريق الهرم.

المعدل الخام للولادات(‰): هو حاصل قسمة عدد المواليد أحياء المصححة للسنة على متوسط عدد السكان لنفس السنة.

$$\text{معدل الولادات} = \frac{\text{عدد المواليد الأحياء خلال سنة}}{\text{إجمالي عدد السكان في منتصف ذات السنة}} \times 1000$$

مثال: عدد المواليد **75**.864

عدد السكان 2.572.314

X1000

المعدل الخام للولادات= (75.864 /2.572.314)X 1000=29،5

معدل الخصوبة الكلي: هو متوسط عدد الأطفال المولودين أحياء لكل امرأة خلال فترة حياتها الإنجابية مع إفتراض خضوعها لنفس ظروف الخصوبة الملاحظة خلال هذه السنة.

$$\text{معدل الخصوبة الكلي} = \frac{\text{عدد المواليد}}{\text{عدد النساء في سن الإنجاب (15- 49 سنة)}} \times 1000$$

مثال: عدد المواليد: 90.172

عدد النساء في سن الإنجاب 1.514.697

X1000

معدل الخصوبة الكلي= (90.172 /1.514.697)X 1000=59،5

معدل الخصوبة العام حسب السن: هو حاصل قسمة عدد المواليد الأحياء للنساء خلال السنة في ذات السن على العدد الكلي للنساء من نفس السن.
مثال:

$$\text{معدل الخصوبة العام حسب السن} = \frac{\text{عدد المواليد للنساء في سن (20- 24 سنة)}}{\text{عدد النساء في سن (20- 24 سنة)}} \times 1000$$

مثال: عدد المواليد للنساء في سن (20-24 سنة) 47.537
عدد النساء في سن (20-24 سنة) 582.673
X1000
معدل الخصوبة العام=(582.673/47.537)X 1000=81،6

المؤشر التركيبي للخصوبة (Indice synthétique de fécondité-ISF): هو متوسط عدد الأطفال المولودين أحياء الذين يتوقع من المرأة أن تنجبهم (أو لمجموعة من النساء) في حياتها إذا عاشت سنوات الإنجاب بنفس خصائص معدل الخصوبة حسب السن لسنة معينة. إن هذا المؤشر يعطي من خلال رقم واحد خصوبة النساء في فترة معينة. مع العلم أن معدلات الخصوبة حسب السن تتغير مع مرور الزمن، وهذا ما يجعل المؤشر التركيبي للخصوبة يتغير من سنة إلى أخرى. ولكن هذا المؤشر من أهم المعايير التي تقاس بها الخصوبة.

مثال: المؤشر التركيبي للخصوبة في بلد من أسيا

الفئة العمرية	عدد النساء	عدد الولادات	معدلات الخصوبة
15- 19	257،0	3705	14،42
20- 24	314،9	24120	76،59
25- 29	312،3	37119	118،86
30- 34	281،9	17735	62،91
35- 39	257،4	4404	17،10
40- 44	206،5	0512	2،47
45- 49	168،3	0015	0،89
			المجموع =293،24

المؤشر التركيبي للخصوبة يساوي (5X293،24) /1000= 1,47 طفل لكل امرأة

المعدل الخام للزواجات: ويسمى أيضا معدل الزواج هو حاصل قسمة عدد الزواجات للسنة على متوسط عدد السكان لنفس السنة.

$$\text{المعدل الخام للزواجات} = \frac{\text{عدد الزواجات}}{\text{العدد الكلي للسكان}} \times 1000$$

مثال: عدد الزواجات: 379.652

العدد الكلي للسكان: 39.786.565

X1000

المعدل الخام للزواجات= (379.652/39.786.565)X 1000=**9،5**

نسبة النساء المتزوجات: وهو عدد النساء المتزوجات في سن الإنجاب بالنسبة للعدد الكلي للنساء في سن الإنجاب.

عدد النساء المتزوجات في سن 15- 49 سنة، عدد النساء الكلي في سن 15-49 سنة X100

المعدل الخام للوفيات (‰): ويسمى أيضا معدل الوفيات، وهو حاصل قسمة مجموع الوفيات المصحح سنويا على متوسط عدد السكان لنفس السنة.

$$\text{معدل الوفيات} = \frac{\text{عدد الوفيات خلال سنة}}{\text{عدد الأحياء لنفس السنة}} \times 1000$$

مثال: عدد الوفيات: 251.740

عدد السكان الكلي: 29.877.000

X1000

المعدل الخام للوفيات =(29.877.000/251.740)X 1000 =8،4

معدل الوفيات حسب السن: يمكن حساب معدلات الوفيات حسب السن من أجل مقارنة الوفيات في أعمار مختلفة من أجل تتبع تطور الوفيات ويمكن كذلك القيام بعملية المقارنة بين البلدان أو المناطق.

$$\text{معدل الوفيات حسب السن} = \frac{\text{عدد وفيات الأفراد في سن 45- 49 سنة}}{\text{عدد السكان الكلي للأفراد في سن 45- 49 سنة}} \times 1000$$

مثال: عدد وفيات الأفراد في سن (45-49) 1.271

عدد السكان الكلي في سن (45-49) 213.345

X1000

معدل الوفيات حسب السن=(213.345/1.271)X 1000=6،0

وفيات الأمهات: وهو عدد النساء اللواتي يمتن نتيجة للحمل أو الولادة في سنة معينة وذلك لكل 100 ألف ولادة حية في تلك السنة.

$$\text{وفيات الأمهات} = \frac{\text{عدد وفيات الأمهات}}{\text{العدد الكلي للولادات الحية}} \times 100.000$$

مثال: عدد وفيات الأمهات 397

العدد الكلي للولادات الحية 1.217.345

X100.000

وفيات الأمهات= (1.217.345/397)X 100.000=32،6

معدل وفيات الرضع (‰): هو حاصل قسمة عدد وفيات الأطفال أقل من سنة المصححة خلال السنة على الولادات الحية المصححة لذات السنة.

المحور الثاني

النظرية المالتوسية

نظرية مالتوس (MALTHUS)

لقد كانت للثورة الصناعية في إنجلترا أثار كبيرة على المجتمع الإنجليزي. للتحضر الذي وصلت إليه إنجلترا في القرن 18 هو أحد أهم الأسباب التي أدت لإنتشار الفقر. لقد كان يمثل المزارعون حوالي 70بالمئة من مجموع العمال في سنة 1700 وقد إنخفضت هذه النسبة لحوالي 37في المئة سنة 1800، خلال هذه الفترة إرتفع عدد سكان إنجلترا وبلاد الغال من 5800000 إلى 9100000 فقد كان معدل النمو السكاني كل 10 سنوات يقدر بـ 7 بالمئة بين 1750 إلى 1770 وقد وصل إلى 9 بالمئة ثم إلى أكثر من 16 بالمئة في الفترة ما بين 1811 _1821.

إن هذه الحالة الإقتصادية والديموغرافية أدت إلى وجود نقاش في إنجلترا حول هذا الموضوع، فقد إهتم القس توماس روبرت مالتوس بالنتائج الإجتماعية للتحولات التي كانت تعيشها إنجلترا ونشر مؤلفا دون ذكر إسمه سنة 1798. قد يكون مالتوس عمد لعدم ذكر إسمه من أجل أن يحمي نفسه من النقد وفعلا بعد نشر الكتاب تلقى المؤلف الكثير من الإنتقادات وجدلا كبيرا لم يكن ينتظره وكان إسم المؤلف يعكس محتواه ويرد من خلاله على نظريات غودوين و كوندورسي. وقد تضمن المؤلف تحليلا لأسباب الفقر. أدت شهرة الكتاب الغير متوقعة بمالتوس لتنقيح أفكاره عدة مرات فيما بعد.

كان مالتوس يريد من خلال نشر أفكاره الوصول بالمجتمع إلى الكمال ولكنه أشار إلى العوائق التي تمنع حصول ذلك، إن أغلب الأفكار الموجودة في المؤلف الأول معادة في النسخ اللاحقة ولكن مع تغير في الأسلوب وإضافة الحجة مع وجود الصيغة التشاؤمية.

نشأة روبرت مالتوس (1766-1834)

ولد توماس روبرت مالتوس في ووتن في منطقة صوراي في إنجلترا وهو الطفل السادس. كانت عائلته تقيم في الريف وتستثمر في الزراعة. تزوج مالتوس في 1804 وتحصل على

منصب شغل سنة 1805 كأستاذ في التاريخ والإقتصاد السياسي في مدرسة الشركة الإنجليزية للهند الشرقية.

محاولة (أو مقال) حول مبدأ السكان : Essai sur le principe de population :

يذكر مالتوس في تقديم كتابه أنه ألف كتابه بعد حوار مع صديقه. كان مالتوس مهتما بمسألة السكان حيث أنه تحاور مع والده حول الزيادة السكانية وعلاقتها بوسائل المعيشة .قرر مالتوس بعد نشر أول كتابه تعميق بحوثة من خلال تدعيمها بالوقائع الميدانية، كان مالتوس يقر بهذا الضعف في مؤلفه "[...] توقف طويل وتقريبا توقف كلي بسبب نشاط كبير، مع رغبة (ربما من دون حذر) بعدم تأجيل النشر[...]، حالت دون أن يعطي الكاتب لهذا الموضوع الأهمية اللازمة" (جيمس 1979، ص19) من أجل ذلك سافر مالتوس إلى أوروبا وانتظر خمس سنوات لكي ينشر طبعة منقحة لمؤلفه كما كانت هناك طبعة ثالثة سنة 1806 وقد استمر مالتوس بوصف العلاقة بين النمو السكاني والوضعية الإقتصادية لإنجلترا مع إستخدام الأرقام كان يعتقد مالتوس أن منشوراته التي إعتمدت على الإحصاء السكاني الذي أنجز في بريطانيا سنة 1801 وكذلك ملاحظاته في أسفاره لأوروبا على أساسها استطاع أن يكتب مؤلفاته كان يعتقد مالتوس أن تلك الإضافات الميدانية بمثابة الدليل على القانون الذي جاء به حول السكان .كان مالتوس دائما مهتما بدراسة العوائق التي تمنع تقدم المجتمع البريطاني، من خلال طرحه للتساؤل : كيف يمكن تحقيق سعادة الإنسان ؟ كما كان يهتم بتأكيد أفكاره التي جاء بها في المؤلف الأول (1798) والمؤلف التالي (1803).

إن جواب مالتوس عن تساؤله يطبعه التشاؤم ولم يكن يحمل بصورة واضحة الحلول للمشاكل. بالنسبة له هناك عائق رئيسي يمنع تحقيق السعادة وهو قدرة السكان على الزيادة التي تفوق قدرة الأرض على إنتاج الغذاء للإنسان (مالتوس 1807. ص25). يرى مالتوس أن تقدم الإنسان معطل بسبب الوضعية التي قام بوصفها. إن نقص الغذاء له نتائج مؤسفة خاصة لدى الطبقة البسيطة في المجتمع. إن الفقر ينتج عن عدم التوازن بين كمية الغذاء وعدد السكان، ولكن نوعية العلاقة الموجودة حول هذه المشكلة هي علاقة إقتصادية.

قانون السكان

أشار مالتوس أنه لا حاجة للرجوع لكتابه في طبعته الأولى لفهم محتوى أفكاره فقد أعاد أفكاره الأساسية في الطبعة الثانية (1803) فأفكاره واضحة بحيث أنه يحاول الإجابة على سؤالين أساسيين:

1- ماهي الأسباب التي أدت إلى توقف تقدم البشرية، أو زيادة السعادة؟
2- ماهي إمكانية إستبعاد تلك الأسباب التي تعيق ذلك النمو؟ (مالتوس 1803.ص67).

كما يقر مالتوس بأنه ليس هناك سبب واحد فقط وراء تعاسة المجتمع غير أنه أعطى إهتماما خاصا بواحدة من تلك الأسباب التي في نظره كانت غالبا مهملة وغير مفهومة من طرف سابقيه. يقول مالتوس: "إن الهدف من هذه المحاولة (أي الكتاب في الطبعة الثانية) هو أساسا دراسة نتائج قضية كبرى مرتبطة جدا بالطبيعة البشرية [...] القضية التي رأيتها هي التوجه الدائم الموجود لدى كل الكائنات في زيادة أعدادهم أكثر مما تتحمله كمية الغذاء المتوفر لهم"(مالتوس 1803، ص67-68).

المثال الذي إعتمده ينطلق من فرضية أن الأرض مسكونة من طرف مليار نسمة وأن عدد سكان الأرض كل 25 سنة يتضاعف وبعد ثلاثة قرون يصل عدد السكان ليصل إلى أكثر من 4096 مليار نسمة. أما وسائل المعيشة لا يمكن أن تغذي إلا مليار نسمة في المرحلة الأولى. في المرحلة الثانية يوجد الغذاء لـ 2 مليار، في المرحلة الثالثة هناك ما يكفي من الغذاء فقط لـ 3 ملايير فإن الإختلال كبير جدا فهناك 4096 مليار نسمة أما كمية الغذاء لا تكفي إلا لـ 13 مليار نسمة.

إن مالتوس على وعي بعدم واقعية هذه الوضعية التي يتنبأ بها وذلك بسبب وجود قانون أقوى يكون حاجزا أمام إمكانية حدوث هذا النمو السكاني الأقرب إلى الخيال، هذا العائق هو نقص الغذاء. إلا أنه قلما يكون هذا هو السبب في أن تكون كمية الغذاء المتوفر في نفس مستوى عدد السكان إلا في حالة المجاعة. هناك عوائق فورية (Immediate check) هي المسؤولة

عن التساوي بين المتغيرين (كمية الغذاء وعدد السكان) تنقسم هذه العوائق إلى نوعين حسب ما جاء به مالتوس وقائية وإيجابية (preventive /positive). إن العوائق الوقائية تعمل طواعية لمنع زيادة عدد السكان. إن للإنسان، يقول مالتوس القدرة على توقع النتائج المستقبلية فوسائل المعيشة ثابتة والإنسان يعلم عدد الأفواه التي يجب عليه توفير لها الغذاء ويبدي الإنسان خوفا من عدم قدرته على توفير الغذاء لأطفاله.

هناك إعتبارات أخرى تطرق لها مالتوس مثل الشغل الذي سوف يقوم به الإنسان وإمكانية فرض عمل أكثر شقاءا وإستحالة إعطاء نفس مستوى التربية للأطفال وربما إستحالة تلبية حاجاتهم وقد يلجأ الإنسان إلى طلب الإعانة والتبرعات إن حجة مالتوس بسيطة وتعتمد على فكرة أنه يجب على الإنسان أن يأخذ بعين الإعتبار تكلفة الطفل عند إتخاذ قرار الإنجاب. يرى مالتوس أن في المجتمع المتحضر توجد العقبة الأخلاقية (moral restraint) تمنع الزواج المبكر ويعارض في هذا الصدد إتجاه الطبيعة. مالتوس بصفته رجل دين يعتبر أن الزواج هو المسؤول عن الرابط الطبيعي الذي يجعل رجل وإمرأة ينجبان. يمكن لهذه الأفكار أن تجعلنا نعتقد أن مالتوس يشجع العزوبية لكن في حقيقة الامر أنه يعارض بعض الزيجات في بعض الطبقات الإجتماعية الفقيرة التي يعتبرها سابقة لأوانها، مالتوس يعترف أن حرمان شخص ما من إنجاب وتربية إبن يخلق معاناة ولكن هذه المعاناة لا تساوي شيئا إذا ما قورنت بالعوائق (القيود) التي يواجهها السكان.

أما العائق (القيد) الثاني الخاص بالنمو السكاني حسب مالتوس هو مدمر ويتعلق بالوظائف الغير صحية، الأعمال الشاقة، الفقر المدقع، سوء تغذية الأطفال، قلة النظافة، مدن كبرى، والحروب...إلخ. من الواضح أن نمط عيش مالتوس في الريف البريطاني الذي كان يحبه كثيرا أثر في طريقة تحليله. فبعد وفاة والده سنة 1800 عاش في لندن. في تلك الفترة كانت نسبة الوفيات في لندن عالية جدا. قلة النظافة، الأمراض والأوبئة هي عوائق كان يصفها مالتوس بمصطلح البؤس. على النقيض من ذلك فإن الحروب والعقبات الأخرى المتعلقة بالإنسان تشكل عيبا (vice)، إن العقبات (الوقائية) من المجموعة الأولى هي أيضا نتائج لذلك العيب ويمكننا يقول مالتوس: إضافة الحرية الجنسية والخيانة الزوجية .

قوانين الفقراء : إنتقاد مالتوس

كانت إنجلترا معقل الثورة الصناعية، كانت أول ساحات القتال من أجل تقسيم الثروة. تم إنشاء قانون حول الفقراء ولكن حالة الفقر لم تتغير ولم يختفي. فالثورة الصناعية التي تروج لهذا الفقر، هناك خصوم لهذا النظام. يجب معرفة أن تطبيق النظام ترك تطبيقه للجماعات المحلية والكنائس والمساعدة المقدمة للفقراء كانت تختلف من يوم لأخر ومعايير إنتقاء الفقراء كانت تشكل مشكلة وحتى المبلغ المقدم فالنتيجة كانت أن الناس كانوا يتنقلون من قرية إلى أخرى بحثا عن أكبر إعانة. إنتقد **أدم سميث** ولاحظ أن قانون الفقراء يمنع حركة اليد العاملة فالعمال مرتبطون بالكنائس التي تدفع لهم الإعانات وبالتالي لا يبحثون عن عمل فهذا النظام ينتج اللامساواة من حيث الدخل في المجتمع وهذا ليس في مصلحة الفقراء وبما أن مالتوس كان قسا فقد كان على دراية بكل عمليات الإعانة المقدمة للفقراء لكنه حسب مالتوس أصبح المحرك الأساسي لنقد هذا النظام على المستوى العام، وجه مالتوس أول نقد لهذا القانون من حيث أنه كان يضعف الحرية في إنجلترا.

إن العدد الكبير للفقراء ينقص من حجم السعادة الموجودة في المجتمع والتي تشكل المؤشر المرجعي عند مالتوس الذي يعتبر أن قانون الفقراء يساهم في زيادة النمو السكاني في نفس الوقت لا توجد مؤشرات تدل على إرتفاع في كمية وسائل المعيشة. إن مالتوس لا يرفض فكرة أن الإنتاج الزراعي يمكنه أن يرتفع نتيجة لإرتفاع الطلب على الغذاء لكنه يرى أن القيد الوقائي يكون أُقل تأثيرا حيث أن عدد "الأفواه" الواجب تغذيتها تنمو أكثر من نمو كمية الغذاء.

إن مالتوس كان على وعي بأن نسبة وفايات الأطفال مرتفعة جدا لدى الفقراء لكنه لا يغير من موقفه فهو يقر بأن المساعدة إيجابية على المستوى الفردي ولكنها تنشر في المجتمع البؤس الموجود بين الفقراء. في الحقيقة مهما تكن قيمة الإعانة المالية المقدمة من طرف الكنائس فإن عدد الفقراء لا يمكنه أن ينخفض نتيجة لهذه الطريقة.

إن التساؤل الذي يطرح نفسه هو ماذا يقترح مالتوس لتحسين سعادة الأفراد؟ إن محاربة الآفات الإجتماعية مثل الدعارة هي ممكنة ولكنها صعبة وهناك عدة حلول مقترحة. إن العفة هي

وسيلة في متناول المجتمع البريطاني المتقدم في ذلك الوقت فمالتوس لم يكن ضد الزواج لأنه تزوج وأنجب ثلاثة أولاد، رغم هذا وجهت له عدة إنتقادات، فهو لم يكن مانع أن فردا يرغب في الزواج من دون أن تكون له القدرة على التكفل بعائلته يجب أن تكون له الحرية في ذلك. إن إقتراح مالتوس مختلف وهدفه هو تعزيز العفة. إن تأخير موعد الزواج وبالتالي تمديد فترة العزوبة ممكن أن يؤدي لخفض عدد الأطفال الذين سيتحملهم المجتمع وهذا يدعم السعادة ولو لفترة قصيرة لأن فترة إنتظار الزواج مباركة على حد تعبيره حيث يرى أن علاقة صداقة في العفة ممكن أن تسمح بتشكيل روابط دائمة فهذا لا يعني قانونا يحدد سن الزواج بقدر ما هو تشجيع للعفة.

إن الإقتراح الملموس لمالتوس من أجل خفض الفقر وتشجيع سعادة الإنسان هو إلغاء قانون الفقراء حيث أنه يدعو لذلك منذ الطبعة الأولى لكتابه (مالتوس 1798، ص209) كما نقح حجته فيما بعد. إن إلغاء هذا القانون لا شك فيه إلا أنه جب أن كون بصفة تدريجية فلا يجب أن يتضمن هذا الإلغاء الأفراد المولودين أو الذين سوف يولدون في السنة التي تلي دخوله مجال التنفيذ كما أن الأطفال الغير شرعيين لن يشكلهم الإلغاء إذا ما ولدو في السنتين التاليتين.

يضيف مالتوس "...إذا قرر رجل ما الزواج بدون أن تكون له قدرة على تغذية عائلته أظن أنه يجب أن يترك ويتمتع بكامل الحرية حتى وإن كان رأيي أن هذا الزواج هو عملية لا أخلاقية ولا يجب على المجتمع أن يعاقب هذا الفعل أو يقوم بتفاديه بطريقة مباشرة ذلك لأن العقوبة موجودة في قوانين الطبيعة التي تقع فورا على الجاني وهذه العقوبة هي في حد ذاتها قاسية (مالتوس 1817، ص257).

نظرية Boserup: نقيض نظرية مالتوس

إن نظرية Ester Boserup (1965) التي قدمتها في مؤلفها المشهور "التطور الزراعي والضغط السكاني "[1] جاءت بعكس المذهب الفكري الذي كان يدافع عنه المالتوسيون الجدد في القرن العشرين، وذلك بعد دراسة قامت بها في جزيرة جافا في أندونيسيا. بالنسبة لها إن الضغط

[1]« Evolution agraire et pression démographique »

الديموغرافي هو الذي يحفز المزارعين على إعتماد تقنيات فلاحية جديدة ومركزة والتي تسمح بتسريع وتيرة المحاصيل في نفس المساحة الزراعية عن طريق بذل عمل أكبر. حسب ما جاءت به بوزروب فإن تخفيض المدة التي تكون فيها الأرض غير مزروعة نتيجة لزيادة عدد السكان تؤدي إلى إنخفاض المردود وتتطلب أيضا عمل أكبر، فهناك عاملين يؤديان إلى نقص المردود اليومي من العمل (كمية أقل من الأرز المنتج في اليوم). فانطلاقا من نسبة كثافة سكانية معينة فإن هذا الإنخفاض يكون بقدر كاف لتحفيز المزارعين لإعتماد تقنيات مركزة مثل تقنية زراعة الأرز (زراعة الأرز بإستخدام المياه السطحية وبناء حواجز وغمر المساحة المزروعة بالمياه). رغم أن هذه التقنية لها مردود أقل في اليوم إلا أنها تسمح بإنتاج كمية أكبر من الأرز في مساحة أقل وهذا ما يؤدي إلى تحمل ثقل سكاني أكبر.

فمن باب سياسة التنمية الزراعية فإن نظرية بوزروب إعتمدها المذهب الليبرالي الجديد بما أن المزارعين بإمكانهم التجديد حتى يتأقلموا مع الصعوبات الجديدة التي تنتج عن النمو السكاني. فيجب فقط التأكد من أن هؤلاء المزارعين يكون لهم مدخل إلى السوق.

مالتوس وبوزروب: خلاصة الأفكار

إنه من الممكن إيجاد الأمثلة عن كلتا النظريتين في أزمنة وأمكنة مختلفة لتؤكد أو تنفي إحداهما، ولكن بعض الكتاب حاولوا إيجاد خلاصة للمذهبين: هذه الخلاصة تقوم على فكرة أن تاريخ الديناميكية الفلاحية لمنطقة معينة هي نتاج للتداول بين مراحل لأزمات مالتوسية (إتلاف المحيط، إستغلال غير عقلاني للموارد، إفقار الفلاحين ...) ومراحل تطورية بوزروبية (المحافظة على المحيط، الزراعة المركزة، الغنى...). تمتاز هذه الرؤيا بطرح الإشكالية في قضايا التنمية الزراعية في الواقع: "كيف يمكن تسريع الإنتقال الزراعي بين المذهبين؟" [2] (Jouve, 2006. p56، Pollini, 2012 ،p128).

من المهم معرفة كيف يمكن الإجابة عن هذا التساؤل بدون الخروج من الإطار الذي تفرضه الجدلية القائمة بين أفكار مالتوس والتي تقابلها أفكار بوزروب؟ بالفعل كلتا المقاربتين جعلتا

[2] « Hâter la transition agraire entre ces deux logique ? »

من العلاقة بين الموارد المتاحة والسكان المحرك للديناميكيات الزراعية والإيكولوجية (Cochet،2004). بالنسبة لمالتوس الموارد المتاحة محدودة الكمية أما الزيادة السكانية فلا تؤدي إلا إلى تنظيم للثقل أحيانا يكون قاسيا. بالنسبة لبوزروب، بالعكس الضغط الديموغرافي هو الذي يشكل العامل المستقل الذي يحفز المزارعين على اعتماد تقنيات زراعية مركزة. إن كلا المذهبين لا يأخذان بعين الإعتبار في التحليل الخصوصيات الإجتماعية والإيكولوجية والإقتصادية في منطقة أو مجتمع معين أو فترات تاريخية معينة (Leach et Fairhead،2000).

المحور الثالث

نظرية التحول الديموغرافي

التحول الديموغرافي

إن نظرية التحول أو الإنتقال الديموغرافي تعتبر من أهم النظريات المتداولة في علم السكان فهي ترتكز على إحدى أهم الظواهر الديموغرافية (الولادات والوفيات).
الهدف من هذه المحاضرة هو تقوية قدرة الطلبة على التحليل الديموغرافي بمقاربة زمنية مع التركيز على الإختلاف من بلد لأخر.
من خلال هذه المحاضرة نتطرق إلى:

_ مفهوم الإنتقال الديموغرافي،
_ مراحل الإنتقال الديموغرافي،
_ العوامل المؤثرة في عملية الإنتقال الديموغرافي.

إن أول من وصف ظاهرة التحول الديموغرافي هو الفرنسي Adolphe Landry سنة 1934 وأسماها بالثورة الديموغرافية، وقد تأثر به الباحث في الديموغرافيا Alfred Sauvy وهو أول من إستعمل تعبير "العالم الثالث". أما مفهوم التحول الديموغرافي برز لأول مرة عند الكتاب الأمريكيين سنة 1945 وتزامن هذا مع إنتهاء الحرب العالمية الثانية حيث شهدت العلوم الإجتماعية تطورا كبيرا ولاسيما من خلال الإستفادة على المستوى المنهجي من العلوم التجريبية وكذلك تطور الرياضيات والإحصاء. أن التحول أو الإنتقال الديموغرافي عبارة عن عملية من خلالها يمر مجتمع ما من مرحلة تكون فيها نسبة الولادات والوفيات مرتفعة وينتقل المجتمع إلى مرحلة تكون فيها الولادات والوفيات منخفضة ومتوازنة نوعا ما.

من أهم الإشكاليات التي طرحت في سنوات الستينات كانت معرفة ما إذا البلدان السائرة في طريق النمو سوف تعرف هذا الإنتقال الديموغرافي. وقد تأكد هذا الأمر في الوقت الحالي .وبالرجوع للنظريات السابقة فهذا يؤدي بنا إلى مراجعة التنبؤات التي جاءت بها الأفكار المالتوسية والمالتوسية الجديدة وكذلك السيناريوهات التشاؤمية التي توقعت وقوع الكارثة

الديموغرافية [3]، إن البلدان النامية أو التي سماها Alfred Sauvy بدول العالم الثالث سوف تعرف تغيرا في بنيتها الديموغرافية ولعل الكثير منها قد دخل في مراحل الإنتقال الديموغرافي سواء في المرحلة الثانية أو الثالثة، فهذه البلدان تسير تدريجيا في إتجاه الأنظمة الديموغرافية التي تعرفها الأن البلدان المتقدمة، فنجد الأن في كثير من البلدان النامية تحولات ديموغرافية كبيرة تتميز بإنخفاض كبير في الوفيات و إنخفاض كبير في معدلات الخصوبة والتي تقترب من مستوى تجديد الأجيال بمعنى الإقتراب ن مؤشر الخصوبة الذي يقدر ب2،1 طفل لكل إمرأة.

مخطط: مراحل التحول الديموغرافي

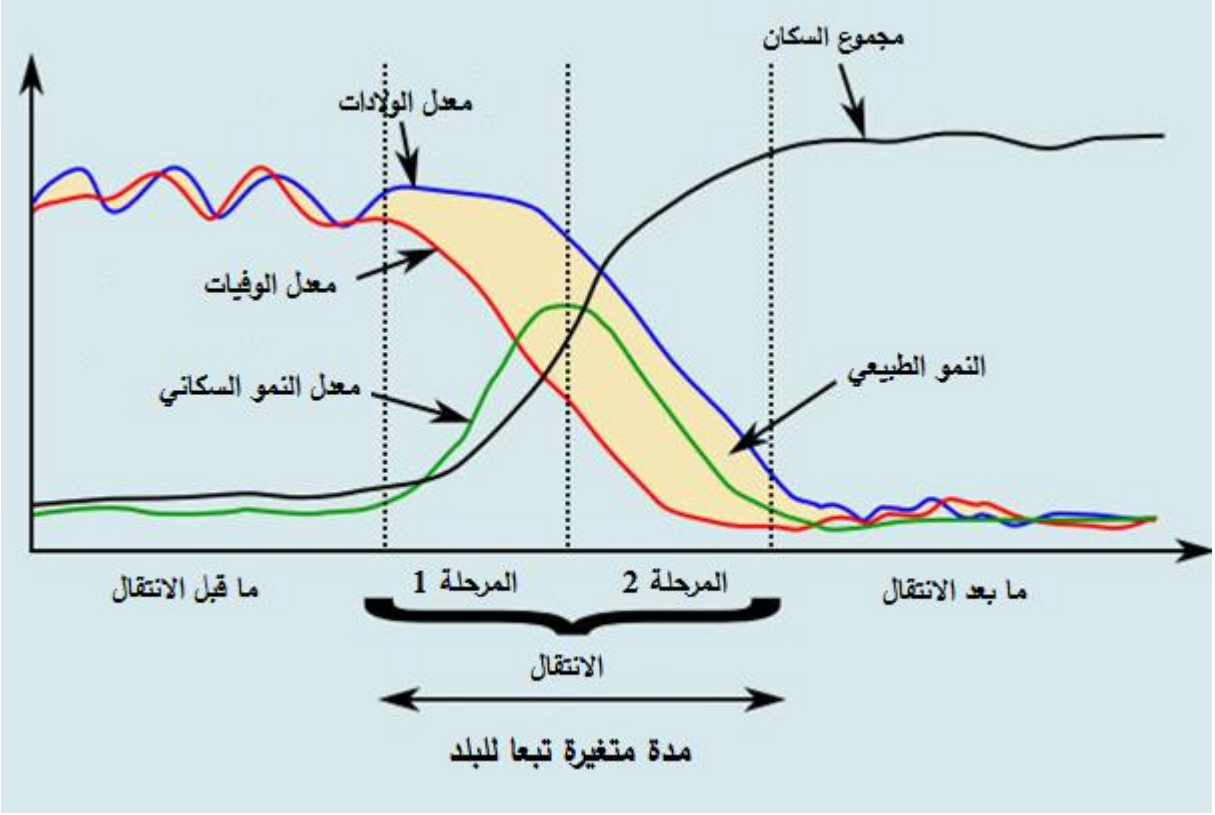

يوجد في عملية التحول الديموغرافي عاملين مهمين:

- إنحفاض في الوفيات
- إنخفاض الخصوبة

[3] Bombe "D" (D =القنبلة الديموغرافية)

عادة ما تقدم عملية التحول الديموغرافي في المراجع على شكل أربعة مراحل والتي تحتوي على مرحلتين يوجد فيهما التحولات الحقيقية التي تعطي هذه النظرية معناها، فالتحول الأول يمس الوفيات، ومن ثمة الخصوبة التي تنخفض بعد إنخفاض الوفيات، هاتين المرحلتين تسبقهما مرحلة وهي الوضعية القديمة وتليهما المرحلة الجديدة.

1- المرحلة الأولى: تعرف بمرحلة النظام الديموغرافي التقليدي فيها نوع من التوازن القديم بين وفايات مرتفعة وخصوبة مرتفعة، ويمكن أن تكون معدلات الوفيات متغيرة مع إرتفاع للقمة نتيجة لحالات المجاعة، الحروب أو الأوبئة، يكون النمو السكاني في هذه المرحلة ضعيفا وقد يقترب من الصفر. ينسب هذا النظام الديموغرافي إلى غالبية المجتمعات في العالم في القرون التي سبقت الثورات الصناعية وقد دامت هذه المرحلة فترات زمنية طويلة تصل إلى ألاف السنين (Angus Maddison، 2001).

2- المرحلة الثانية: تبدأ في هذه المرحلة نسبة الوفيات في الإنخفاض وهنا تبدأ عملية الإنتقال الديموغرافي. يرتفع عدد السكان بنسبة كبيرة وذلك لأن في هذه المرحلة تبقى نسبة الولادات مرتفعة بل ويمكن أن ترتفع أكثر نتيجة تحسن الظروف الصحية للنساء. هذه الوضعية الديموغرافية تؤدي بالنمو الطبيعي للسكان إلى مستوى مرتفع وقد تفوق هذه النسبة 2% سنويا. إن بلدان إفريقيا جنوب الصحراء تعد من أخر المناطق في العالم التي توجد في هذه المرحلة، بينما هناك بعض الدول التي رجعت إلى المرحلة الأولى ما قبل التحول الديموغرافي بسبب الحروب الأهلية المتعددة في إفريقيا أو بسبب مرض السيدا أين بلغت نسبة انتشاره مستويات عالية في بعض البلدان الإفريقية.

3- المرحلة الثالثة: في هذه المرحلة تبدأ نسبة الولادات في الإنخفاض تدريجيا وبالتالي فإن النمو السكاني الطبيعي يبدأ في الإنخفاض مما يؤدي إلى التباطؤ التدريجي في النمو الديموغرافي وقد بلغت معظم بلدان أسيا وأمريكا اللاتينية منذ سنوات السبعينات.

4- المرحلة الرابعة: بعد المرحلتين (الثانية والثالثة) اللتان تعرفان تحولات ديموغرافية حقيقية فإن المجتمع ينتقل إلى وضعية التوازن والتي تسمى بالعصرية والتي تكون فيها الولادات والوفيات منخفضة، وهي المرحلة التي تأتي بعد الإنتهاء من عملية الإنتقال الديموغرافي. يمكن في هذه المرحلة أن تعرف نسبة الولادات تغيرات إرتفاعا وانخفاضا قبل أن تستقر، بينما تستقر نسبة الوفيات نظرا لتحسن الوضع الصحي وإختفاء الأوبئة والأمراض المعدية القاتلة. هنا يصبح النمو السكاني ضعيفا أو يؤول إلى الصفر (من دون حساب الهجرة التي عندما تكون في مستويات مرتفعة يمكنها أن تغير البنية السكانية ولاسيما في نسبة الولادات ومعدل النمو السكاني). هناك بعض الحالات التي تشكل إمتدادا لهذه الوضعية الديموغرافية العصرية مثل روسيا أين نسبة الوفيات تكون أعلى من نسبة الولادات، إضافة إلى الهجرة الخارجية والمشاكل الصحية مثل المخدرات والكحول المؤدية للوفاة، هذه العوامل تؤدي إلى تراجع في عدد السكان.

العوامل المفسرة لعملية الإنتقال الديموغرافي

إن تفسير إنخفاض معدل الوفيات يرجع لأسباب مشتركة بين أغلب الدول وفي مختلف الفترات الزمنية .فالدول المتقدمة عرفت الإنخفاض في الوفيات منذ زمن بعيد والذي تزامن مع التطور الإقتصادي والإجتماعي الذي عرفته تلك الدول في القرنين الماضيين .إلا أن الحربين العالميتين اللتين عرفهما العالم في القرن العشرين أدت لكبح ذلك الإنخفاض بل إرتفعت نسبة الوفيات إلى مستويات قياسية (1914-1918) و (1939-1945) والتي كانت أوروبا مسرحا لها، ولكن تغير هذا الوضع في أوروبا بعد 1945 تغير الوضع الديموغرافي فإرتفعت الولادات بسبب عملية تعويض السكان وإنخفضت الوفيات إنخفاضا كبيرا بسبب إنتهاء الحروب .

أسباب إنخفاض معدل الوفيات

كان إنخفاض معدل الوفيات في البلدان النامية كبيرا وذلك لعدة أسباب:

1- من أهم العوامل التي أدت إلى إنخفاض معدل الوفيات في هذه الدول هي التخلص من الإستعمار الذي أدي بالكثير من البلدان مثل ما حدث في إفريقيا حيث إنتقلت الكثير من البلدان إلى الإستقلال والسلم كالجزائر.

2- التحسن فيما يخص التغذية على المستوى الكمي والكيفي.

3- التحسن فيما يخص النظافة على المستوى الشخصي والعام وخاصة نظافة المياه.

4- التطور الطبي: توفر الأدوية والرعاية الطبية (تكوين الأطباء والممرضين) والتقدم فيما يخص الجراحة وتوفر التطعيم. في هذا المجال كان لانتقال الأدوية والخبرة الطبية والتكنولوجيا من البلدان المتقدمة إلى البلدان النامية دور أساسي في تطور الطب والرعاية الصحية.

أسباب إنخفاض معدل الولادات

إن لإنخفاض الولادات أسبابا بعضها مشتركة مع ظاهرة إنخفاض الوفيات ولكن يمكن الإشارة لبعض الأسباب العامة التي تؤدي إلى إنخفاض معدلات الولادات في مختلف البلدان

1- إنخفاض وفيات الأطفال: إن إنخفاض الوفيات عند الأطفال له علاقة مباشرة بإنخفاض الولادات، فإنه من المعروف في مختلف المجتمعات أنه عندما تكون معدلات وفيات الأطفال مرتفعة، خاصة في الأسابيع الأولى بعد الولادة (وفيات الرضع) فإن العائلات تلجأ إلى تعويض الطفل المتوفي، فأحيانا يحمل الطفل المولود إسم الرضيع المتوفي، وبذلك تبقى معدلات الولادات مرتفعة. أما عندما تنخفض وفيات الأطفال بسبب تحسن الرعاية الصحية فإن معدلات الولادات تبدأ في الإنخفاض وذلك لأن العائلات تطمئن على صحة أطفالها مع بقائهم على قيد الحياة هذا ما يساعد في إنخفاض نسبة الولادات.

2- التغير في الإقتصاد الريفي: إن التغير الذي طرأ على التقنيات الزراعية خاصة في النصف الثاني من القرن العشرين أدت إلى إستخدام أكبر للتقنيات الزراعية الحديثة واستخدام أوسع للآلات الميكانيكية في الزراعة وهذا أدى إلى تراجع في الاعتماد الكلي على اليد العاملة والتي تكون الحاجة إليها أكبر عندما تكون المساحات الزراعية أوسع، وقد سمحت مكننة الفلاحة بتنمية المحصول الزراعي مع إستخدام يد عاملة أقل، من هنا تراجعت القيمة الإقتصادية للطفل الذي يكون عبئا في الصغر ويصبح عامل إنتاج عندما يكبر.

3- التطور الحضاري: أثبتت الدراسات الإجتماعية والديموغرافية أن التطور الحضاري له تأثير فعلي على النظام الديموغرافي فغالبا ما يصحب هذا النمو إنخفاضا في معدل الولادات وذلك يرجع للنمط المعيشي في المدينة أين يكون الأطفال عبئا على عائلتهم حيث لا يكون

لهم دور في عملية الإنتاج ولا يساهمون في رفع مدخول العائلة خاصة مع إرتفاع قيمة التعليم في المجتمع وتوفر المدارس في المدن. فالعائلات غالبا لا تتحمل التكفل المادي بعدد كبير من الأطفال لسنوات الدراسة الطويلة. فإن التمدن أدى إلى تغير في القيم العائلية وفي السلوكيات الديموغرافية.

4- التخطيط العائلي: إن ظهور برامج التخطيط العائلي منذ سنوات الستينيات والتي تطورت في السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين، كانت لها مساهمة أساسية في إنخفاض الولادات ولاسيما في الدول النامية فقد كانت تلك البرامج تحمل خططا لتوعية العائلات والنساء في مسألة الصحة الإنجابية (صحة الأم والطفل، فوائد تباعد الولادات، أهمية المتابعة الطبية للحمل، الولادة في الوسط الطبي، لقاح الأطفال والمتابعة الطبية ...) بالإضافة إلى وفرة وسائل منع الحمل.

5- تعليم المرأة: إن مسألة تعليم المرأة مرتبطة إرتباطا وثيقا بالسلوك الإنجابي. في جميع دول العالم تأكد أن المرأة المتعلمة في سن الإنجاب هي الأكثر إستجابة للتخطيط العائلي فكلما زاد المستوى التعليمي للمرأة كلما نقص لديها عدد الأطفال المنجبين. فتعليم المرأة يسمح لها بأن تكون أكثر وعيا وفهما للقضايا الصحية المتعلقة بالصحة الإنجابية كما يكون للمرأة المتعلمة، خاصة ذات المستوى العالي ثقافة مختلفة ورؤيا مختلفة للعائلة ولعدد الأطفال حيث أنها تميل أكثر إلى البعد الكيفي للأطفال من البعد الكمي.

6- عمل المرأة: إن لعمل المرأة، مثل قضية التعليم لها تأثير فعلي في الخصوبة وبالتالي في عدد الولادات في المجتمع ككل. يوجد في أدبيات الديموغرافيا الكثير من البحوث والدراسات التي تؤكد أن عمل المرأة هو من أهم العوامل التي تفسر إنخفاض نسبة الولادات. من الواضح أن عل المرأة خارج البيت عدد من الساعات يوميا لا يساعدها في التكفل بطريقة سهلة بأطفالها الصغار خاصة في السنوات الأولى من عمرهم وذلك لما تتطلبه الرعاية من وجود للأم بجانب أطفالها. ويكون هذا أكثر صعوبة عندما يزيد عدد الأطفال. هذا ما يدفع عدد كبير من الأمهات

العاملات لإعتماد التنظيم العائلي ولاسيما إستخدام وسائل منع الحمل مما يؤدي لخفض الخصوبة.

7- السياسات السكانية: إن السياسات السكانية في بعض البلدان قامت على مبدأ تحديد النسل فمثلا في الهند تبنت الحكومة خطط للتعقيم، أما في الصين فقد قامت الحكومة بتطبيق سياسة الطفل الواحد (يجب الإشارة هنا إلى أن الحكومة الصينية قامت مؤخرا بالتخلي عن هذه السياسة التي أدت إلى إختلال في البنية الديموغرافية للسكان ولاسيما فيما يخص مسألة التوازن بين الجنسين من جهة، ومن جهة أخرى خوف الحكومة الصينية من قضية زيادة نسبة الشيخوخة ونقص اليد العاملة في بعض المناطق في الصين والتي تعرف ديناميكيات إقتصادية تحتاج لجيوش من العمال).

المحور الرابع

السياسات السكانية

السياسات السكانية

لكل بلد في العالم سياسة سكانية خاصة، تخضع هذه السياسة لأهداف إقتصادية وإجتماعية وحتى سياسية تصنعها الحكومات في ظروف معينة. نتطرق في هذه المحاضرة للمحاور التالية: أنواع السياسات السكانية، أمثلة عن السياسات السكانية في العالم، السياسة السكانية في الجزائر.

إن السياسات السكانية تكون في الغالب خاضعة إما لهدف النفع الشخصي أو لهدف عام. أما الهدف الشخصي فيتعلق بإعطاء حرية الإختيار للأزواج لعدد الأبناء. حيث أن الخصوبة المفضلة ممكنة التحقيق في البلدان المتقدمة وتصعب في البلدان النامية وخاصة الفقيرة منها. النسبة للهدف العام فهو مرتبط بإرادة الحكومات والتي يمكن أن تكون سياسية: حجم كبير للسكان يزيد من الثقل من المنظور الإستراتيجي في بعض المناطق من العالم؛ أو إقتصادية: تزايد عدد السكان يساعد الخطة الحكومية الرامية لتفعيل النمو الإقتصادي ولا سيا عن طريق زيادة اليد العاملة وزيادة الإستهلاك، أو ديموغرافية: إختلال في التوازن بين الأجيال؛ أو إجتماعية: تطوير المساواة بين الجنسين أو حتى عسكرية: قوة الجيش من حيث العدد.

هنا يمكن أن نميز بين السياسات المالتوسية التي تهدف إلى الحد من الولادات، أو السياسة التي تشجع الولادات، كما توجد أيضا السياسة السكانية القائمة على الهجرة الخارجية. لا يجب الخلط بين سياسة التحسين العرقي التي عرفتها بعض البلدان مثل أوروبا الشمالية في سنوات 1930، اليابان في 1948 التي أصدرت قانونا لهذا الغرض، أو في فترة ألمانيا النازية التي وصلت لمرحلة الإبادة من أجل التطهير العرقي.

السياسة السكانية المالتوسية

وهي مذهب يدعو إلى تحديد النسل بهدف إبقاء المستوى المعيشي فوق الحد الأدنى لوسائل المعيشة وذلك بتفادي الفائض السكاني. كان لهذا المذهب تأثيرا كبيرا في القرن التاسع عشر مع رفض الكنيسة الكاثوليكية له من منطلق الحق في الحياة. كانت الأمم المتحدة والبنك

الدولي تدعم هذا الإتجاه بالنسبة للبلدان النامية ولكن كثيرا من البلدان ولاسيما الإشتراكية منها عارضت تلك الأفكار وقد ظهر هذا في القمة العالمية في بوكارست سنة 1974 حيث رفضت الجزائر هذا المذهب حاملة شعار:"التنمية هي أحسن وسيلة منع الحمل" وقد أصبح شعارا لدول العالم الثالث التي كانت ترى سبب الفقر في النظام الرأسمالي وليس في عدد السكان. لكن هذه المعارضة تلاشت فيما بعد نظرا لما يعرف بالإنفجار الديموغرافي الذي عرفته الكثير من الدول النامية التي لم تستطع حكوماتها مواجهة الزيادة السكانية.

فمثلا في اليابان منذ 1945 حيث لجأت الحكومة للإجهاض والتعقيم بهدف الحد من الولادات، فإن الخصوبة انخفضت كثيرا لتصل تحت مستوى التجديد بدءا من سنة 1956. أم الصين إعتمدت سياسة الطفل الواحد منذ سنة 1979. فبينما بقي معدل الوفيات ثابتا إلا أن معدل الولادات تراجع كثيرا منذ 1987 فنسبة النمو السكاني إنتقلت من 1،4% سنة 1990 إلى 0،7% سنة 2003 ومن المتوقع أن يصل النمو إلى 0% سنة 2020. أما مؤشر الخصوبة فإنتقل من 2،5 طفل لكل إمرأة إلى 2 بعد خمس سنوات وهو الأن تحت 2 طفل لكل إمرأة. ومنذ بداية سنوات 2000 بدأت الحكومة الصينية تبدي نوع من المرونة في تطبيق سياسة الطفل الواحد التي أدت إلى كثافة سكانية وبالأخص الشباب في المناطق الفقيرة التي أصبحت خزانا للهجرة الإقتصادية نحو المدن المتطورة في الجنوب الشرقي للصين. التحدي الأخر هو نسبة الشيخوخة التي من المتوقع أن تنتقل من مستوى 11% حاليا إلى حوالي 28% سنة 2040 أي ما يقارب 400 مليون شخص فوق 60 سنة، يفتقدون لنظام التقاعد والتأمين الصحي وهذا ما يشكل إشكالية كبيرة في التنمية.

إن مسألة مراقبة وتحديد النسل تطورت عبر الزمن فالتقدم الذي عرفته البشرية في القرن العشرين لم تِؤكد النظرية المالتوسية. إن التقدم التكنولوجي والعلمي سمح منذ الستينيات بزيادة الإنتاج الزراعي ولاسيما في الأراضي الأقل خصوبة فالمشكل اليوم هو التوزيع الغير عادل للثروات والفقر الموجود في الكثير من البلدان وفي مناطق في البلد الواحد فيجب على الإنتاج الزراعي أن يتضاعف في القرن الواحد والعشرين لتلبية الحاجيات الغذائية المتزايدة.

إن مجموعة من الباحثين المعروفين بنادي روما أعدوا تقريرا معلنين إنتهاء الموارد الطبيعية من ماء وبترول وغاز، قاموا بإعادة بعث الفكر المالتوسي مع الحركات الإكولوجية والمدافعين عن فكرة التنمية المستدامة التي تنادي بإحترام حق الأجيال القادمة في التنمية. ففكرة هذا التيار تقول أنه يجب التحكم في النمو السكاني من أجل الحفاظ على الموارد الطبيعية، وهذه الحجة تقابلها حجة المجاعة في القرن التاسع عشر. فهناك الكثير من التوقعات حول إنخفاض، وفي بعض الاحيان، إنتهاء للموارد الباطنية من البترول والغاز. ولكن الرأي المخالف يقول أن هناك أنواع أخرى من الطاقة التي يمكن الإستفادة منها لتلبية حاجيات الإنسان بإستخدام التكنولوجيا الحديثة، فالمشكلة إذا ليست في عدد السكان ولكن في التقنيات المستعملة وفي طريقة الإستهلاك.

السياسات المشجعة للولادات

ظهر هذا النوع من السياسات في سنوات 1930، خاصة في فرنسا تحت تأثير Alfred Sauvy الذي كان ينادي بوقف سقوط الخصوبة. لقد لجأ لهذا المذهب بعض الحكومات في تلك الفترة بهدف زيادة القوة العسكرية عن طريق الزيادة السكانية مثل البلدان التي دخلت في الحرب العالمية الثانية مثل روسيا في عهد ستالين وألمانيا في عهد هتلر وإيطاليا في عهد موسوليني. أما فرنسا فكانت تخشى تراجع عدد السكان منذ سنوات 1930 فقد لجأت الحكومة الفرنسية إلى تشجيع الولادات من خلال زيادة المنح العائلية بعد الحرب العالمية الثانية، أما بلدان أوروبا الشمالية مثل السويد فقامت بتشجيع الولادات عن طريق مساعدة العائلات ولا تزال هذه المساعدات قائمة إلى اليوم تمديد العطلة المهنية، تحسين الأجور، تطوير عمل المرأة وتطوير وكثرة دور الحضانة للأطفال. في الوقت الحالي تشهد أغلب مناطق العالم تراجعا في الخصوبة حيث غالبا ما تقترب من طفلين لكل امرأة وبصورة عامة في العالم هناك القليل من الدول التي تبني سياستها السكانية على تشجيع الولادات.

أما الجزائر فقد عرفت سياستها السكانية تطورا بعد الإستقلال فإلى بداية الثمانينات من القرن العشرين كانت الحكومة ترفض فكرة الحد من الولادات أو تحديد النسل وهذا بسبب رغبتها في

تعويض الخسائر البشرية في مرحلة الإستعمار وكذلك بسبب إنتمائها السياسي للبلدان الإشتراكية فكانت الدولة الجزائرية ترفض الأفكار التي تراها تأتي من البلدان الغربية الرأسمالية. ولكن الجزائر اقتنعت بمسألة التحكم في النمو السكاني حيث أن البرامج التنموية لم يكن بإمكانها تلبية حاجيات السكان في ميدان الصحة والغذاء والتعليم والسكن والتشغيل خاصة فيما يتعلق بالشباب. فتبنت الجزائر سنة 1983 أول مخطط وطني حول التنظيم العائلي يهدف إلى الحد من النمو السكاني الكبير الذي كانت تعرفه البلاد حيث وصلت الخصوبة إلى 8،1 طفل لكل امرأة في سنوات 1970 وهو من أعلى مستويات الخصوبة في العالم. ومن ذلك التاريخ دعمت الحكومة الجزائرية هذا الاتجاه، مع رفض فكرة تحديد النسل التي تتعارض مع المبادئ الإسلامية. واليوم تظهر نتائج السياسة السكانية الجزائرية في انخفاض لمستوى الخصوبة الذي أصبح يقترب من 3 طفل لكل امرأة، إلا أنه يجب الإشارة إلى ارتفاع نسبة الولادات في البلاد بشكل عام في السنوات الأخيرة حيث سجل في بعض السنوات أكثر من مليون ولادة سنويا وهذا ما يشكل تحديا كبيرا في ميدان التنمية بشكل عام.

سياسات الهجرة

إن هذه السياسات تختلف من بلد لأخر فيمكن وصف بعضها بالإيجابية عندما تقوم باستقدام المهاجرين ولو كانت بطريقة انتقائية بغرض استقدام مهاجرين بنوعية وكمية معينة أما النوع الثاني فهي سياسات ضد الهجرة. فبالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية مثلا فالحكومة تنظم عملية استقدام المهاجرين لزيادة اليد العاملة فهي تقبل جنسيات معينة وترفض أخرى كما تفضل المهاجرين ذوي الكفاءة المهنية. لا تزال دول أخرى تستقدم المهاجرين مثل كندا وأستراليا وذلك لتلبية حاجيات سوق العمل.

السياسة السكانية في الجزائر

بالنسبة للجزائر تعتبر وزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات المسؤولة عن القضايا المرتبطة بالصحة والسكان، أما فيما يخص المسائل المتعلقة بالسكان فعلى مستوى الوزارة تم خلق مديرية السكان سنة 1994 التي تقوم ببلورة البرامج الوطنية بالقضايا المتعلقة بالسكان

كما تقوم بتطبيقها ومتابعتها في الميدان بالتنسيق مع المديريات المختلفة في الوزارة، والقطاعات الوزارية الأخرى ومختلف الشركاء الأخرين. كما تقوم مديرية السكان، ولاسيما بالتنسيق مع اللجنة الوطنية للسكان، بتحضير ومتابعة السياسة الوطنية للسكان وعلاقتها بمختلف الأبعاد التنموية للبلاد. قامت مديرية السكان وبالتنسيق مع اللجنة الوطنية للسكان بتحيين السياسة الوطنية للسكان سنة 2001 وكان ذلك بعد نشر نتائج التعداد العام للسكان والسكن الذي أجري سنة 1998 والذي أظهر إتجاهات جديدة فيما يخص السكان وتغير البنية حسب السن وتطور أهم المؤشرات الإجتماعية والديموغرافية مثل الولادات، الوفيات، الأمية والسكن. أما على الصعيد الدولي فقد تم سنة 1999 تقييم المؤتمر الدولي للسكان والتنمية (CIPD+5).

منذ تبني البرنامج الوطني للتحكم في النمو الديموغرافي في بداية الثمانينات عرفت الجزائر تغييرات مهمة في الوضعية الديموغرافية فخلال عشرين سنة تباطئ النمو السكاني كما أن السلوكات الإنجابية عرفت تغييرات مهمة ولاسيما على مستوى الزواجات والخصوبة كما تزامن هذا التحول الديموغرافي في سنوات التسعينات مع التطورات السياسية والبرنامج الوطني للتنمية الإقتصادية والذي يرتبط بالسياسة الوطنية للسكان. في هذا السياق تمت مراجعة السياسة الوطنية للسكان وذلك من أجل تسطير البرامج الوطنية المتعددة القطاعات إلى غاية 2010. مع الأخذ بعين الإعتبار الجانب النوعي في السياسة السكانية وعدم الإكتفاء بالتركيز على البعد الكمي.

تطور السياسة السكانية في الجزائر من سنوات الستينات إلى الثمانينات

إن تنفيذ السياسة الوطنية التي كانت تهدف لتخفيض وتيرة النمو الديموغرافي وذلك عن طريق تخفيض الولادات يرجع إلى بداية الثمانينات حيث أن الحكومة الجزائرية في سنة 1980 تبنت أول برنامج وطني للتحكم في النمو الديموغرافي وذلك بالرغم من أن أول تعداد وطني سنة 1966 قد أظهر معدلا طبيعيا للنمو الديموغرافي عند مستوى 3،2 %. في تلك الفترة قامت الحكومة بتنصيب لجنة من مختلف القطاعات من أجل دراسة ظروف تطبيق سياسة ديموغرافية والتي أظهرت الضرورة الملحة لإطلاق برنامج يهدف لتنظيم الولادات عن طريق التخطيط العائلي ففي تلك الفترة قامت الحكومة بفتح أولى المراكز الصحية العمومية التي تقدم خدمات

فيما يخص وسائل منع الحمل. إلا أن الجزائر لم تغير من موقفها الرسمي اتجاه ما كان يعرف بالإنفجار الديموغرافي الذي كانت تعتبره نتيجة للتخلف وليس سببا فيه. ورغم هذا الموقف الرسمي إلا أنه تم إطلاق البرنامج الوطني لحماية الأمومة والطفولة وتباعد الولادات حيث تم إنشاء 440 مركزا بين سنة 1974-1983. نتيجة لتلك البرامج الحكومية ارتفعت نسبة إستعمال وسائل منع الحمل من 8% سنة 1970 إلى 11% سنة 1978 لترتفع إلى 25% سنة 1984.

إن البرنامج الوطني للتحكم في النمو الديموغرافي كانت له ثلاثة أولويات:

-تطوير الهياكل القاعدية والتنظيم المادي حتى يتم تقديم الخدمات الصحية فيما يخص تباعد الولادات.
-تطوير نشاطات الإعلام، التوجيه والتوعية بهدف كسب إنخراط أكبر عدد من السكان ولاسيما في المناطق الريفية في هدف التحكم في الخصوبة.
-برمجة دراسات وبحوث تطبيقية حول محددات النمو الديموغرافي وعلاقته بالنمو الإقتصادي والإجتماعي وذلك بهدف الوصول إلى بلورة وتنفيذ سياسات وطنية للسكان مدمجة في إطار المخطط الوطني للتنمية.
-في نهاية الثمانينات كانت وضعية البرنامج الوطني للتحكم في النمو الديموغرافي على النحو التالي:

كان السياق الديموغرافي في تطور كبير والذي تميز ببداية إنخفاض النمو الديموغرافي الطبيعي وأيضا في الولادات. عرفت نسبة إستعمال وسائل منع الحمل زيادة معتبرة والتي بلغت سنة 1990 40،6% حسب المسح الوطني للصحة. هذا التقدم في المؤشرات الديموغرافية كان نتيجة توسيع الخدمات الصحية وكذلك نتيجة التنمية بشكل عام (التطور الحضاري، تطور التعليم ولاسيما بالنسبة للمرأة ...إلخ).

–بعد مرحلة شهدت نشاطات مكثفة (1983–1988) فإن تنفيذ البرنامج الوطني عرف تباطئا. فلما إنتقل تنفيذ البرنامج الوطني من وزارة الشؤون الإجتماعية إلى وزارة الصحة توقف تنفيذ البرنامج الوطني في المؤسسات الصحية وغاب في الخطاب السياسي.

السياسة السكانية في سنوات التسعينات

قامت الحكومة سنة 1992 بإعادة اعتبار السياسة السكانية كبعد أساسي في إستراتيجيات التنمية الإقتصادية والإجتماعية. إن الديناميكية الجديدة تمثلت في خلق ميكانيزمات مؤسساتية مهمة لمرافقة هذا الاتجاه. في سنة 1992 تم تعديل وزارة الصحة لتصبح وزارة الصحة والسكان، فقد تم خلق هيكل مركزي مكلف بقضايا السكان. في سنة 1995 تم إنشاء اللجنة الوطنية للصحة الإنجابية والتخطيط العائلي والذي يتكون من الممارسين الطبيين من مختلف التخصصات، القابلات، وممثلين عن الجمعيات العاملة في هذا المجال. في 1996 تم إنشاء اللجنة الوطنية للسكان والتي تضم ممثلين عن مختلف القطاعات الوزارية والمؤسسات الوطنية والجمعيات.

في المستوى المحلي تم إعادة هيكلة الإدارة المحلية على مستوى الولاية وذلك من أجل إنشاء مكتب مكلف بشؤون السكان وتم فيما بعد إنشاء لجنة السكان على مستوى كل ولاية وذلك من أجل دفع ميكانيزمات المتابعة والتنسيق في البرامج قيد التنفيذ.

إن تدعيم نشاطات الصحة الإنجابية في سنوات التسعينات شمل على توسيع الإستفادة من خدمات صحية ذات نوعية في ميدان التخطيط العائلي وأيضا فيما يخص الأمومة وكل ما يتعلق بأسباب الوفيات عند الامهات ولاسيما في المصالح المتخصصة في الولادات. وهكذا تم فتح مراكز للتخطيط العائلي في مصالح الأمومة على مستوى المستشفيات الجامعية وفي المقاطعات الصحية وذلك في الولايات 48. هذا النظام يشكل شبكة من الخدمات من طرف مستخدمين طبيين وشبه طبيين في ميدان الصحة الإنجابية: التخطيط العائلي، التوليد، أمراض النساء...إلخ

وفي فترة التسعينات أيضا استمر العمل من أجل توسيع إستعمال وسائل منع الحمل وذلك بتدعيم العرض بوسائل منع الحمل متعددة، مضمونة، فعالة وموجودة. كما تم توسيع أنواع

وسائل منع الحمل لتشمل الوسائل الهرمونية وأنواع جديدة من الحبوب وكذا اللولب. كما تم تطوير نظام الخدمات الصحية فيما يخص الصحة الإنجابية وذلك بمساهمة اللجنة الوطنية للصحة الإنجابية والتخطيط العائلي.

السياسة الوطنية للسكان، الإنجازات والصعوبات

الإنجازات:

– توسيع مهم لشبكة الهياكل الصحية العمومية التي تقدم خدمات في التخطيط العائلي وذلك منذ بداية الثمانينات إلى نهاية التسعينات، وتحسين قاعدة المستلزمات التقنية على مستوى المصالح الصحية،

– توسيع مجموعة من أنواع وسائل منع الحمل المعتمدة والحفاظ على مجانية الخدمات المقدمة في القطاع العام،

– إدماج خدمات التخطيط العائلي مع العمليات الصحية الأخرى الخاصة بالأم والتكفل ولاسيما مراقبة الحمل، التكفل بعملية الوضع ومتابعة المولود،

– تحديد النشاطات المتعلقة بالإعلام والتربية والاتصال كمحور أساسي في برامج التحكم في النمو الديموغرافي وبدأ طريقة عمل جديدة ترتكز على قطاعات متعددة من أجل تطوير الإعلام والتوعية لدى السكان،

– تحسين المعرفة حول التطورات الديموغرافية من خلال تطوير الدراسات والبحوث في مختلف الميادين المتعلقة بالسكان والتنمية وكذلك من خلال تحسين النظام الإحصائي.

الصعوبات:

– إن السياق العام في الجزائر في تلك الفترة كان يتسم بضائقة مالية كبيرة جعلت من الصعب الإستجابة للطلب فيما يخص وسائل منع الحمل مع مستوى الإحتياجات، وكان من الصعب تطوير الخدمات فيما يخص الصحة الإنجابية، فتلك الخدمات تتطلب وسائل بشرية ومادية معتبرة،

– إن إستعمال وسائل منع الحمل كانت مركزة على وسيلة واحدة وهي الحبوب المتناولة عن طريق الفم. هذا يؤدي من جهة لرفع الميزانية المخصصة للبرنامج بسبب التكلفة العالية لهذه الوسيلة، ومن جهة أخرى يقلص نسبة الإستمرارية في إستعمال وسائل منع الحمل، لأن نسبة الإستمرارية في الوسائل المعروفة بطويلة المدى مثل اللولب هي أعلى بكثير من الحبوب.

– إن تطور القطاع الخاص كان معتبرا في تلك العشرية ولكن كان إندماجه في تحقيق أهداف البرنامج الوطني ضعيفا، إلا أن البحوث المنجزة بينت أنه يساهم بما يقارب 50% من الوصفات المتعلقة بوسائل منع الحمل،

– فيما عدا الحالات المتعلقة بالإتفاقيات فإن التعويض من طرف الضمان الإجتماعي لا يغطي التكاليف الحقيقية للإستشارة الطبية مثل تكلفة التحاليل الطبية في المخبر،

– لوحظ عدم تكافئ كبير بين المناطق في البلاد ولاسيما فيما يتعلق بتوفير الموارد البشرية: القابلات، الأطباء المتخصصون ولاسيما في أمراض النساء والتوليد، وهذا ما يساهم في التقليص من مدى نجاعة البرنامج الوطني.

المحور الخامس

ديموغرافيا الجزائر

1-تطور بنية السكان في الجزائر

أظهر أول تعداد في الجزائر سنة 1966 أن عدد السكان 12 مليونا و102 ألف نسمة في حين أكد الإحصاء العام للسكان الذي أجري من 12 إلى 26 فبراير 1977 أن البلاد تضم 18 مليون و250 ألف نسمة الذين إرتفع عددهم إلى 22 مليونا و971 ألف و558 مواطن وفقا للإحصاء الثالث الذي عرفته الجزائر بين 21 مارس و4 أبريل 1987.

أما الإحصاء الرابع الذي نظم من 25 يونيو إلى 9 يوليو 1998 فأظهر أن عدد سكان الجزائر يبلغ 29 مليونا و100 ألف و867 نسمة.

ان المعطيات الديموغرافية عن السكان في الجزائر متوفرة خاصة بعد الاستقلال حيث اصبحت الجزائر تنظم عملية التعداد العام للسكان والسكن بصفة دورية كل عشر سنوات وذلك منذ التعداد الأول الذي اجري سنة 1966. كما تتوفر الجزائر على نظام الحالة المدنية الذي يمكنها من اجراء مختلف التحاليل الديموغرافية وذلك بشكل سنوي.

في سنة 2013 عرف عدد السكان المقيمين في الجزائر زيادة طبيعية تقدر بـ 795000 نسمة، وهو ما يعادل انخفاض ب 14000 نسمة مقارنة بالسنة الماضية، وبذلك انتقل معدل النمو الطبيعي من 2،16 إلى 2،07 **‰**. يعود تراجع هذا المؤشر أساسا إلى الإنخفاض المعتبر لحجم الولادات الحية مع تراجع طفيف للوفيات.

جدول1: تطور النمو السكاني 2000- 2013

تطور السكان الجزائريين حسب الجنس (بالمليون)

(المستوى الوطني، 2000-2016)

السنوات	السكان الجزائريون (بالمليون) (في وسط السنة)		
	الرجال	النساء	المجموع
2000	15.2	14.9	30.1
2001	15.6	15.2	30.8
2002	15.8	15.5	31.3
2003	16.1	15.7	31.8
2004	16.3	16.0	32.3
2005	16.6	16.3	32.9
2006	16.9	16.5	33.4
2007	17،3	16،8	34.1
2008	17،5	17،1	34.6
2009	17،9	17،4	35.3
2010	18،2	17،8	36.0
2011	18.6	18.1	36.7
2012	18.9	18.5	37.4
2013	19.4	18.9	38.3
2014	19.8	19.3	39.1
2015	20.0	19.5	39.5
2016	20.7	20.1	40.8
2020	21,9	20,7	43,9
2021	22,1	21,7	44,6
2022	22,4	21,8	45,4

1.1-تطور السكان حسب الفئات العمرية:

انه من المهم في التحليل الديموغرافي متابعة تطور السكان حسب الفئات العمرية كما يوضحه الجدول التالي حول تطور بنية السكان حسب فئات الأعمار الكبيرة 2000-2016:

جدول 2: تطور بنية السكان (بالأعداد)

(المستوى الوطني، 2000-2016، السكان في 1 جويلية من السنة)

السنوات	أقل من15 سنة	15-59 سنة	60سنة وفوق	المجموع
2000	10347295	18029531	2039174	30416000
2001	10122136	18641652	2115212	30879000
2002	9962119	19218705	2176176	31357000
2003	9783706	19815826	2248469	31848000
2004	9634763	20415211	2314026	32364000
2005	9509834	21010481	2385685	32906000
2006	9501908	21524935	2454157	33481000
2007	9468459	22090798	2536742	34096000
2008	9716612	22314654	2559734	34591000
2009	9931469	22723172	2613359	35268000
2010	9983895	23220201	2773904	35978000
2011	10181624	23627390	2907986	36717000
2012	10442358	24004299	3048344	37495000
2013	10761457	24356892	3178651	38297000
2014	10991111	24681108	3324713	39114275
2015	11229603	24976875	3476781	39963000
2016	**11756400**	**25486700**	**3556900**	**40800000**

1.2-هرم فئات الأعمار للسكان (سنوات 2000-2016)

يمكن تمثيل توزيع السكان حسب السن والجنس عموما عن طريق هرم الأعمار. في هذا الهرم نقوم بوضع الأعمار في المحور العمودي أما الأفراد ففي المحاور الأفقية، محور للنساء ومحور للرجال. إن هرم الأعمار يعكس نسبة الأجيال المختلفة في مجموع السكان.

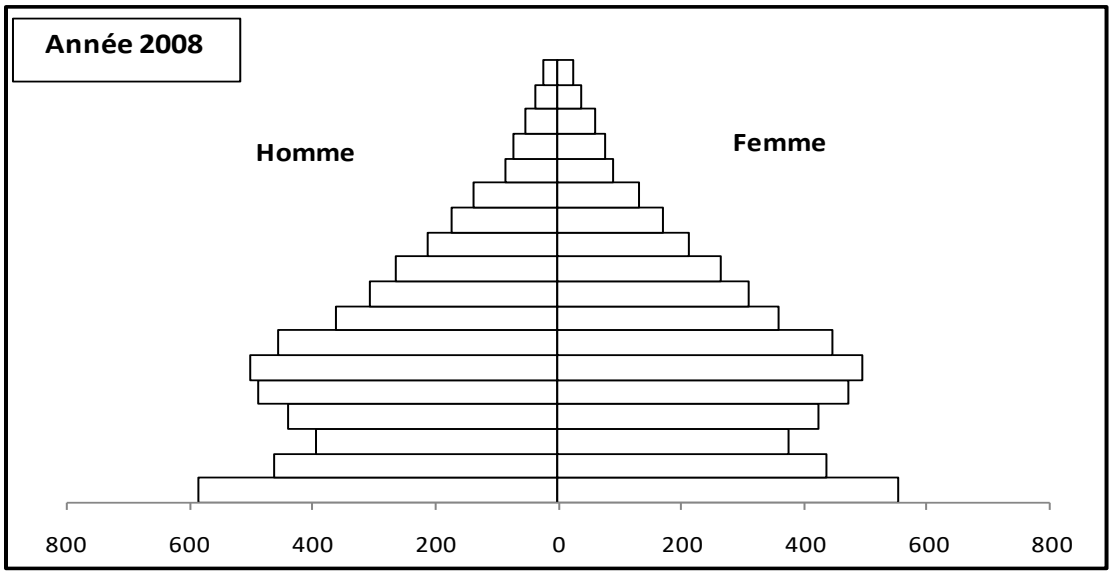

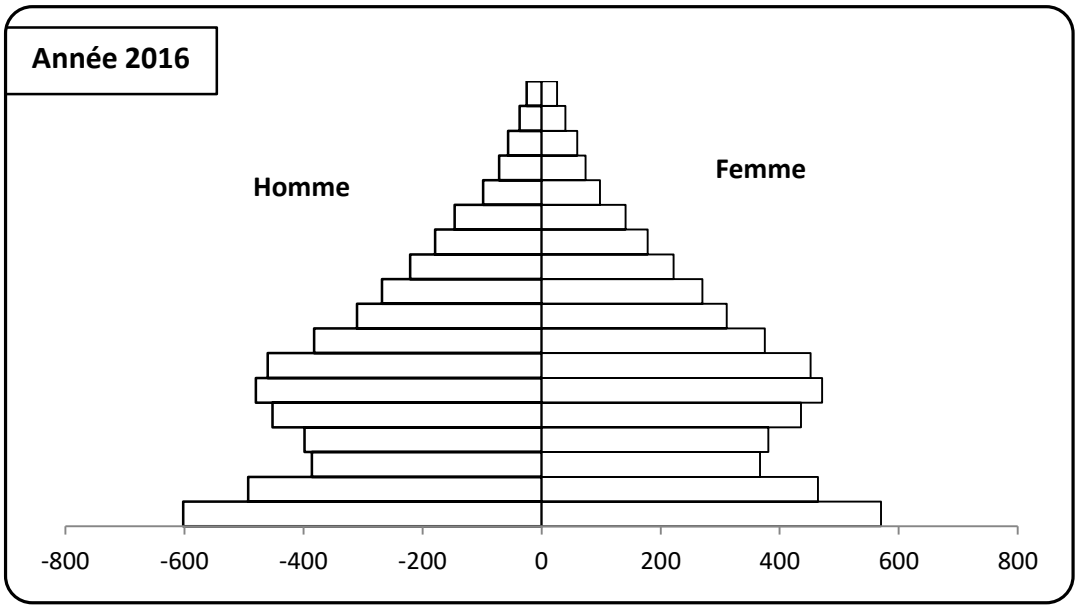

2-الولادات، الوفيات والنمو الطبيعي

2. 1- الولادات

الولادات والخصوبة:

عرفت سنة 2013 تسجيل 963000 ولادة حية أي ما يعادل متوسط أكثر من 2600 ولادة حية في اليوم. ان هذا العدد الكبير من الولادات يقودنا لطرح تساؤلات علمية بحيث ان هذا المستوى مستمر في السنوات الماضية، كما انه يقودنا أيضا للتفكير في التحديات فيما يخص التنمية من حيث تلبية المتطلبات الصحية والاجتماعية والاقتصادية. يظهر توزيع هذه الولادات حسب الجنس نسبة 105 ذكر لكل 100 أنثى.

جدول4: تطور أعداد الولادات حية والمعدل الخام للولادات

(المستوى الوطني، 2000-2016، السكان في 1 جويلية من السنة)

السنوات	أعداد الولادات حية	المعدل الخام للولادات (‰)	السنوات	أعداد الولادات حية	المعدل الخام للولادات (‰)
2000	589.000	19.36	**2008**	817.000	23.62
2001	619.000	20.03	**2009**	849.000	24.07
2002	617.000	19.68	**2010**	888.000	24.68
2003	649.000	20.36	**2011**	910.000	24.78

2004	669.000	20.67	**2012**	978.000	26.08
2005	703.000	21.36	**2013**	963.000	25.14
2006	739.000	22.07	**2014**	1014.000	25.93
2007	783.000	22.98	**2015**	1040.000	26.03
المصدر: معطيات الحالة المدنية "الديوان الوطني للإحصائيات"					

تجدر الإشارة إلى أن حجم الولادات في 2013 عرف تراجعا لأول مرة منذ سنة 2003، حيث سجل إنخفاضا بـ 15000 ولادة حية مقارنة بسنة 2012 (إنخفاض بنسبة 1،6%)، في حين أن حجم هذه الولادات يبقى أكبر من المستوى المسجل بسنة 2011. أدى هذا التراجع إلى إنخفاض في المعدل الخام للولادات والذي إنتقل من 26،08% إلى 25،14% ما بين سنة 2012 و2013. بالمثل عرف المعدل الخام للخصوبة إنخفاضا، حيث إنتقل من 3،02 إلى 2،93 طفل لكل إمرأة خلال هذه الفترة. في حين واصل متوسط سن الإنجاب انخفاضه بنفس الوتيرة المسجلة في السنوات السابقة، ما يمثل تراجعا بـ 0،1 نقطة في السنة، وصولا إلى 31،4 سنة.

2.2 : الوفيات

الوفيات العامة

بلغ حجم الوفيات 168000 وفاة في سنة 2013، أي ما يعادل انخفاض نسبي بـ 1,1% مقارنة بسنة 2012. وهو ما يفسر تراجع المعدل الخام للوفيات الذي إنتقل من 4،53% إلى 4،39% بين 2012 و2013.

جدول5: تطور أعداد الوفيات والمعدل الخام للوفيات

(المستوى الوطني 2000-2015)

السنوات	أعداد الوفيات	المعدل الخام للوفيات (‰)	السنوات	أعداد الوفيات	المعدل الخام للوفيات (‰)
2000	140.000	4.59	**2008**	153.000	4.42
2001	141.000	4.56	**2009**	159.000	4.51
2002	138.000	4.41	**2010**	157.000	4.37
2003	145.000	4.55	**2011**	162.000	4.41
2004	141.000	4.36	**2012**	170.000	4.53
2005	147.000	4.47	**2013**	168.000	4.39

2006	144.000	4.30	**2014**	174.000	4.44
2007	149.000	4.38	**2015**	183.000	4.57
المصدر: معطيات الحالة المدنية "الديوان الوطني للإحصائيات"					

من ناحية أخرى أدى هذا الإنخفاض إلى إرتفاع احتمال البقاء على قيد الحياة وذلك من 76،4 إلى 77،0 سنة في الفترة ما بين 2012 و2013، أي ما يعادل زيادة ب 7أشهر مقارنة بـ 2012 (0،6 نقطة). تجدر الإشارة إلى وجود تباين طفيف لهذا المؤشر حسب الجنس، حيث بلغت الزيادة 8 أشهر لدى الذكور (0،7 نقطة) و6 أشهر لدى الإناث (0،5 نقطة).

جدول 6: تطور إحتمال البقاء على قيد الحياة عند الولادة 1990- 2013

السنة	1990	2000	2008	2009	2010	2011	2012	2013
احتمال البقاء على قيد الحياة عند الولادة – إجمالي	9،66	5،72	6،75	5،75	3،76	5،76	4،76	0،77
ذكور	3،66	5،71	8،74	7،74	6،75	6،75	8،75	5،76
إناث	3،67	4،73	4،76	3،76	0،77	4،77	1،77	6،77

2.3:النمو الطبيعي

ان معدل النمو الطبيعي هو أحد أهم المؤشرات التي تساعدنا في ملاحظة مستوى الزيادة السكانية، وهو الفرق بين المعدل الخام للولادات والمعدل الخام للوفيات، بالنسبة لكل 100 نسمة.

جدول7: تطور معدل النمو الطبيعي

(المستوى الوطني 2000-2015)

السنوات	معدل النمو الطبيعي (%)	السنوات	معدل النمو الطبيعي (%)
2000	1.48	**2008**	1.92
2001	1.55	**2009**	1.96
2002	1.53	**2010**	2.03
2003	1.58	**2011**	2.04
2004	1.63	**2012**	2.16
2005	1.69	**2013**	2.07
2006	1.78	**2014**	2.15

2007	1.86	**2015**	2.15
المصدر: معطيات الحالة المدنية "الديوان الوطني للإحصائيات"			

4-الزواجات:

عرفت سنة 2013 زيادة جد معتبرة في حجم الزواجات حيث سجلت مصالح /الحالة المدنية 387974 حالة زواج ما يعادل ارتفاع بنسبة 4،6 %مقارنة بسنة 2012. وبذلك إرتفع المعدل الخام للزواجات من 9،90‰ إلى 10،13‰ ما بين 2012 و2013.

المعدل الخام للزواجات هو حاصل القسمة لأعداد الزواجات المسجلة في سنة معينة على العدد المتوسط للسكان في نفس السنة لكل 1000 نسمة.

بحسب النتائج الأولية للإحصاء العام الخامس للسكان والإسكان التي توصل إليها، فإن عدد السكان الجزائريين المقيمين بالجزائر بلغ 34،8 مليون نسمة بتاريخ 16 أفريل 2008. حيث أوضح الديوان الوطني للإحصاء في نتائجه عن عدد الجزائريين المقيمين في أسر عادية وجماعية بلغ 34 مليون و230 ألف نسمة وعدد المقيمين من الرحل 230 ألف نسمة بينما عدد المعدودين على حدة 300 ألف شخص. وفيما يتعلق بمعدل النمو السنوي فقد ذكر الديوان أنه بلغ 1,72 بالمئة خلال فترة ما بين 1998 و2008، مشيرا إلى أن هذه المعطيات عرفت تطورا ملحوظا بين مختلف الإحصائيات حيث سجلت نسبة 3,21 بالمئة خلال فترة 1966 إلى 1977 و 3,60 بالمئة خلال الفترة بين 1977 إلى 1987، و2,15 بالمئة خلال الفترة 1987 و1998. إن هذه المعطيات ناتجة عن إستغلال الجداول الإجمالية للبلديات والتي تم ملؤها من قبل مندوبي البلديات.

6: التخطيط العائلي

معدل انتشار وسائل منع الحمل هو من أهم المؤشرات التي تدل على وضعية التخطيط العائلي ويبين مدى تحكم الأفراد والعائلات في عدد الأطفال المرغوب في انجابهم. كما أن له علاقة بمستوى الخصوبة وبجوانب اخرى منها صحة الأم والطفل. يحسب هذا المعدل عن طريق

عدد النساء في سن 15–49 اللواتي تستعمل إحدى وسائل منع الحمل بالنسبة لمجموع النساء المتزوجات في سن الإنجاب في نفس السنة.

جدول 10: تطور معدل انتشار وسائل الحمل
المستوى الوطني 2000-2014

نوع الوسيلة	PPACHILD 1992	MDG	EDG	PAPFAM	MICS3	MICS4
كل الوسائل	50.9	56.9	64.0	0،57	**4،61**	**1،57**
كل الوسائل بما فيها الحديثة	**43.1**	**49.0**	**50.1**	**51.8**	**52.0**	**9،47**

وفيات الرضع:

بلغ حجم الوفيات عند الرضع 21586 سنة 2013، حيث سجل انخفاضا طفيفا مقارنة بالسنة الماضية. هذا ما أدى إلى تراجع في معدل وفيات الرضع بـ 0،2 نقطة ليصل إلى 22،4. % يعتبر هذا الإنخفاض طفيفا إلى حد ما مقارنة بالوتيرة المسجلة في السنوات الماضية.

تجدر الإشارة إلى أن الفترة ما بين 2002–2013 شهدت إنخفاضا بـ 12،3 نقطة في معدل وفيات الرضع، إلا أن وتيرة هذا التراجع كانت أكثر أهمية في الفترة الممتدة ما بين (2002–2007) أين سجل معدل وفيات الرضع متوسط إنخفاض بلغ 1،7 نقطةّ/السنة. مقارنة بالفترة الممتدة ما بين 2008–2013 والتي كانت فيها وتيرة الإنخفاض لهذا المؤشر أقل أهمية حيث سجلت متوسط إنخفاض مقدر بـ 0،6 نقطة/السنة.

وفيات الأطفال الأقل من 5 سنوات:

عرف احتمال الوفاة للأطفال الذين تقل أعمارهم عن 5 سنوات استقرار في الفترة ما بين 2012 و2013، والذي كان نتيجة للتراجع الجد بسيط في مستوى الوفيات الرضع (0–1سنة) المصاحب للزيادة في إحتمال الوفيات للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 1و4 سنوات والذي

إنتقل من 3.5‰ إلى 3،7‰ خلال نفس هذه الفترة. يظهر تطور هذا المؤشر بين سنتي 1990 و2013 انخفاضا في مستوى وفيات الأطفال الاقل من 5 سنوات والذي تقلص بأكثر من النصف، حيث انتقل من 55،7 ‰إلى 26،1‰.

وفيات الأطفال : *Quotient de Mortalité Infanto-juvénile*

هي احتمال وفاة لمولود حي قبل ان يبلغ عيد ميلاده الخامس، بالنسبة لكل 1000 ولادة حية.

جدول14: تطور معدلات وفيات الأطفال حسب الجنس
المستوى الوطني 2000-2015

السنوات	معدل وفيات الأطفال (‰)		
	ذكور	فتيات	المجموع
2000	44.8	41.3	43.0
2008	31.4	27.8	29.7
2009	30.8	27.1	29.0
2010	29.0	26.0	27.5
2011	28.3	25.2	26.8
2012	27.3	24.7	26.1
2013	27.3	24.9	26.1
2014	27.1	23.9	25.6
2015	27.1	24.2	25.7
المصدر: معطيات الحالة المدنية "الديوان الوطني للإحصائيات"			

وفيات الأمهات عند الولادة-*Taux de Mortalité Maternelle* :

وهي حاصل قسمة عدد الأمهات المتوفيات في سن معينة على عدد الولادات الحية لنفس السنة، لكل 100000 ولادة حية.

جدول 16: تطور معدل وفيات الأمهات عند الولادة
المستوى الوطني 2000-2015

السنوات	معدل وفيات الأمهات عند الولادة
1999	117.4 *
2001	113.8**
2004	99.5**
2007	88.9**

2009	84**
2011	73.9**
2012	70.3**
2013	69.9**
2014	63.6**
2015	60.5**
(*) Enquête Mortalité Maternelle INSP-1999	

توقع العمر عند الولادة:

وهو عدد السنوات المتوقع أن يعيشها شخص إذا عاش في ظروف الوفيات الموجودة عند ولادته. وهو مؤشر مهم في الصحة العامة كما يؤخذ به للدلالة على مستوى التقدم الاجتماعي والاقتصادي. فالعمر المتوقع يرتفع في البلدان المتقدمة وينخفض مع تراجع النمو.

المحور السادس

أهم مصادر المعطيات في الديموغرافيا

أهم مصادر المعطيات في الديموغرافيا

يعتمد التحليل الديموغرافي على وجود المعطيات والتي تختلف حسب حجم المجتمع المدروس (العينة)، نوعية المعطيات، وأهداف جمع تلك البيانات.
يهدف هذ محور إلى تعريف الطلبة بمختلف مصادر وأنواع البيانات التي يعتمد عليها الباحث في الديموغرافيا.

-التعداد العام للسكان و السكن (RGPH)،
-السجلات المدنية للسكان الحالة المدنية،
-المسوحات السكانيــة.

التعداد العام للسكان والسكن

مفهوم التعداد:

إن التعداد هو عملية حصر كل الأفراد الذين هم على قيد الحياة، سواء كانوا مواطنين أو أجانب في مكان محدد وفي تاريخ محدد وجمع البيانات الخاصة بهؤلاء الأفراد. وبالنسبة للتعداد العام للسكان فإنه يغطي كل السكان وكل المناطق لدولة معينة.

إن التعداد العام للسكان والسكن هو من أهم مصادر البيانات الديموغرافية وذلك بسبب خصائصه المنهجية فهو عام بمعنى أنه يغطي جميع مناطق البلاد المعنية بالتعداد من دون إستثناء، كما أنه شامل حيث أنه يشمل جميع السكان المقيمين في تلك البلاد. كما أنه من الجانب القانوني يحمل الصبغة الإجبارية فجميع السكان ملزمين بالتجاوب مع أعوان الإحصاء كما أن الإدارات والهيئات الحكومية لها مسؤولية تسهيل سير العملية في أحسن الظروف.

يتم تقسيم البلد إلى وحدات ولتسهيل الأمر يستخدم التقسيم الإداري المعمول به في البلد، فمثلا الجزائر تعتمد على تنظيمها الإداري من المستوى المركزي وصولا إلى المستوى المحلي.

تصنف البلديات إلى وحدات إحصائية اعتمادا على التجمعات السكانية مثل القرى والمداشر والأحياء السكانية وكذلك يتم تجزئة هذه التجمعات لوحدات أصغر حتى يسهل تنظيم فرق الأعوان المكلفين بالإحصاء. يتم زيادة التقسيم حتى يتم التوغل في الطرق في المدن أو التجمعات السكانية ولاسيما في المناطق الريفية. في هذه المرحلة يتم تحديث الخرائط الموجودة بغرض مطابقتها مع الواقع المتجدد.

تعد الجزائر من الدول القلائل من بين البلدان النامية التي تقوم بعملية التعداد العام للسكان والسكن بصورة منتظمة منذ الإستقلال. فالجزائر تقوم به كل عشر سنوات فلقد نظمت أول تعداد سنة 1966 والثاني سنة 1977، والثالث سنة 1987، والرابع سنة 1998، والخامس سنة 2008. وهي الأن بصدد تحضير الإحصاء القادم سنة 2018. إن الدولة الجزائرية أدركت منذ البداية الأهمية البالغة للتعداد في قضايا التنمية وهذا بالرغم من صعوبة تنظيم مثل هذه العملية خاصة بالنظر إلى مساحتها الشاسعة والمبالغ المالية الكبيرة التي تكلفها. وقد إكتسبت الجزائر خبرة كبيرة في هذا المجال وأصبحت منذ فترة طويلة قادرة على تنظيم التعداد وتمويله وكذلك معالجة وتحليل المعطيات المستقاة.

بالفعل إن تحليل البيانات المتحصل عليها من عملية التعداد بالنسبة للسياسة الحكومية فيما لتعلق بالتنمية. فتلك المعلومات تسمح بمعرفة التركيبة السكانية حسب مختلف الخصائص الديموغرافية والإجتماعية والإقتصادية: السن، الجنس، مكان الإقامة، خصائص السكن، المهنة... إلخ. كما تسمح البيانات بدراسة النمو السكاني عبر الزمن وذلك من خلال متابعة البيانات عبر عمليات التعداد المنجزة بطريقة منتظمة كما أن ذلك يسمح بإجراء التنبؤات المستقبلية حول النمو السكاني مما يسمح بتخطيط أفضل في مختلف قطاعات التنمية: الصحة، التعليم، المنشآت القاعدية ...إلخ. ومن بين الميزات الأخرى للتعداد فإنه يسمح بدراسة ومتابعة قضية الهجرة والتحركات السكانية الداخلية وهذا مفيد جدا على مستوى التنمية. وبصورة عامة فإن التعداد يعتبر مصدر مهم جدا بالنسبة للباحثين في العلوم الإجتماعية ليس فقط بالنسبة للديموغرافيا ولكن أيضا بالنسبة لعلم الإجتماع. علم الإقتصاد وعلوم أخرى.

إن تنظيم تعداد السكان هو من إختصاص الدولة التي تأخذ قرار إنجازه وتتخذ جميع التدابير والقرارات الإدارية والتنظيمية كما تسخر الإمكانات المادية والبشرية لإنجازه. إن الجزائر اعتادت أن تنظم بنفسها التعداد سواء على المستوى التمويلي المادي أو التقني أو التنظيمي وليس هذا هو الحال بالنسبة للكثير من الدول النامية التي تحتاج للإعانات الخارجية أو الخبرات الأجنبية لكي تنظم التعداد.

ويتميز التعداد الشامل دون سواه عن العمليات الإحصائية الأخرى في أنه يوفر:

1. بيانات إحصائية شاملة ومفصلة عن كافة السكان وخصائصهم الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية حسب أدنى مستوى إداري أو جغرافي وما يرتبط بها من معدلات ومؤشرات (معدلات النمو السكاني، التركيب العمري والنوعي، الخصائص التعليمية، قوة العمل القطرية وغير القطرية).
2. بيانات ضرورية تمكن من تقييم الوضع السكاني في الدولة خلال الفترة الفاصلة بين التعدادات، بالإضافة إلى رصد التغيرات الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية التي طرأت على السكان خلال تلك الفترة في مختلف التقسيمات الإدارية.
3. بيانات تتعلق بحجم وتوزيع وخصائص غير القطرين في الدولة وخاصة العمالة الوافدة بدرجة عالية من الدقة، بدلا من الاعتماد على التقديرات.
4. توفير قاعدة من البيانات التي تبنى عليها الإسقاطات السكانية وإسقاطات القوى العاملة.
5. توفير قاعدة من البيانات اللازمة لدراسة بعض الظواهر الاجتماعية.
6. توفير البيانات الأساسية لكافة قطاعات الدولة (التعليم، الصحة، الإسكان،...إلخ) بهدف مساعدتها على وضع ومتابعة وتقييم خططها المتعلقة بتوفير الخدمات التي يحتاج إليها المجتمع القطري.
7. توفير أطر المعاينة اللازمة لسحب عينات البحوث الميدانية التي سيتم إجراؤها مستقبلاً.
8. بيانات عن المعروض من الوحدات السكنية ومرافقها وخصائصها ذات الصلة بالأحوال المعيشية وتوفير البيانات الأساسية اللازمة لوضع سياسة إسكانية واضحة المعالم تهدف إلى تحقيق الرفاهية لأفراد المجتمع. بالإضافة إلى أنه يوفر مؤشرات عن ظروف المساكن ومدى اتصالها بالخدمات العامة.

9. إطار شامل وحديث للمباني والمساكن والأسر حسب التقسيمات الإدارية المختلفة. ويعتبر هذا الإطار ضرورياً لتصميم وسحب العينات لتنفيذ المسوح الأسرية المختلفة، مما ينعكس إيجابا على دقة قياس الظواهر المختلفة التي تتم دراستها كالخصوبة والوفاة والهجرة، والتي تستخدم أساساً لحساب معدلات النمو السكاني وتقديرات أعداد السكان لفترة ما بعد التعداد.

10. إعطاء صورة دقيقة عن أوضاع المساكن وخصائصها بما يساعد على وضع خطط الإسكان وخطط البناء والتشييد المستقبلية.

11. توفير بيانات عن خصائص المباني سواء التي تتبع القطاع العام أو الخاص وحالة إشغالها حتى يمكن تحديد الاحتياجات المختلفة في المستقبل.

الحالة المدنية

مقارنة بالدول النامية فإن الجزائر في مستوى مقبول جدا من حيث نظام الحالة المدنية (وتعرف في بعض البلدان بالسجلات الحيوية) ويعود تأسيس هذا النظام إلى العهد الإستعماري الذي أنشأ في فترة الإستعمار الفرنسي فبالنسبة للأفراد الجزائريين لم يستفيدوا من هذا النظام خاصة في السنوات الأولى.

ورثت الدولة الجزائرية الحالة المدنية عن المستعمر الفرنسي سنة 1962 واستمرت في تسييرها وتطويرها مع تطور الجزائر واستحداث مدن وبلديات جديدة. إن هذا النظام موجود ضمن الإدارة المحلية القاعدية وهي البلدية فوجود هذه الإدارة في جميع المناطق يعطي للحالة المدنية قيمة كبيرة، كما أن تقريبا كل الجزائريين مسجلين في دفاتر الحالة المدنية. إن القانون والنظام الإداري الجزائري يفرضان على كل المواطنين القيام بتسجيل أحوالهم الشخصية لدى مصالح الحالة المدنية: حالات الولادة، حالات الزواج، حالات الطلاق، حالات الوفاة. من المهم الإشارة إلى أن وزارة الداخلية والجماعات المحلية باشرت مؤخرا عملية رقمنة مصالح الحالة المدنية فأصبح المواطنون بإمكانهم إستخراج وثائق الحالة المدنية من أي منطقة في الجزائر، كما يسهل هذا التحديث عملية متابعة و إستغلال المعطيات على المستوى الديموغرافي .أما من الجانب الإحصائي فهناك تعاون تقليدي بين الديوان الوطني للإحصاء وكل مصالح الحالة المدنية في البلديات على المستوى الوطني حيث تقوم هذه الأخيرة بصفة شهرية بملأ إستمارة

خاصة تتضمن المعطيات الديموغرافية (الزواج، الولادات، الوفيات) وتقوم بإرسالها للديوان الوطني للإحصاء الذي يقوم بإستغلال تلك البيانات وتحليلها وإعداد تقارير دورية عن الحالة الديموغرافية للجزائر .تتسم هذه التقارير بمصداقية كبيرة وذلك بالنظر لنسبة التغطية القريبة من المئة بالمئة حيث يتمكن الديوان الوطني للإحصاء من إعطاء أرقام واقعية على المستويين الوطني والمحلي . فبالإضافة للتعداد السكاني تعتبر الحالة المدنية مصدر مهم وأساسي للمعلومات الديموغرافية للجزائر.

تاريخ الحالة المدنية في الجزائر

نشأت الحالة المدنية في الجزائر أثناء وجود الإستعمار الفرنسي وكان تأسيسها سنة 1830 إلا أنها كانت تخص السكان الأوروبيين. كما أخضعت الإدارة الفرنسية عملية الدفن سواء بالنسبة للأوروبيين أو الجزائريين إلى ضرورة التصريح بالوفاة من أجل الدفن. ابتداءا من سنة 1875 تحسنت تسجيلات السكان لدى مصالح الحالة المدنية بعد أن أصبح عدم تسجيل الولادات والوفيات يعاقب عليه القانون. بدأ السكان الجزائريون يخضعون لضرورة تصريح الحوادث الديموغرافية بعد صدور قانون 23 مارس 1882 والذي خص جميع السكان أوروبيين وجزائريين خاصة المقيمين منهم في شمال البلاد، رغم هذا هناك نقص في نوعية المعلومات فمثلا لم يكن هناك تميز من حيث الجنس في الولادات والوفيات حتى سنة 1887. بعد هذا التاريخ تحسنت التسجيلات في الشمال سنة 1894 وفي الصحراء 1901، أما البدو الرحل باشروا التسجيلات سنة 1952.

في الواقع كان تطور نظام الحالة المدنية في تلك الفترة متعلق بتطور الإدارة الاستعمارية. وفيما يتعلق بنشر البيانات الإحصائية فإنها كانت بصفة دورية وتهدف لتقديم المعلومات للحكومة فيما يخص العمليات الحربية والتقدم في مسار استعمار الجزائر.

من الاستقلال حتى سنة 1970

كان تطور الحالة المدنية في الجزائر وكذلك بالنسبة لنظامها الإحصائي عبر مراحل. بعد الاستقلال تحسن هذا النظام الذي ورثته الجزائر عن الاستعمار الفرنسي فإبتداءا من سنة

1964 تحسنت عملية تنظيم سجلات الحالة المدنية فأصبح إحصاء الحوادث الديموغرافية يتم بصورة أفضل وذلك عبر إنشاء ثلاث استمارات الأولى مخصصة للزواجات، والثانية للولادات الحية أو الولادات الميتة، والثالثة للوفيات.

الحالة المدنية ابتداءا من 1981

في سنة 1981 تم إنشاء الديوان الوطني للإحصائيات الذي خلف الهيئة الوطنية للتعداد والمسوح الإحصائية التي أنشأت سنة 1964. فبهدف معرفة الوضعية الديموغرافية للجزائر باشر الديوان الوطني نوعين من المسوح التي مست أربع حوادث ديموغرافية: الولادات، الوفيات، الولادات الميتة والزواجات. كان أحد هذه المسوح شاملا أما الأخر فكان عن طريق عينة. إن الحالة المدنية هي من أهم مصادر المعطيات الديموغرافية والتي تتميز بالثراء والمصداقية خاصة وأن الجزائر تقوم بتطوير هذا النظام وهذا ما يعطي قيمة أكبر للمعطيات التي تتعلق بأهم الأحداث الديموغرافية وهي الولادات والوفيات والزواجات.

توجد في مصالح الحالة المدنية ثلاث أنواع من السجلات وكل سجل يتكون من نسختين وهي: سجل عقود الميلاد، سجل عقود الزواج وسجل عقود الوفيات. إن المسؤول عن سير الحالة المدنية هو ضابط الحالة المدنية مع مسؤولية كبيرة أيضا لرئيس البلدية كما أن وظائف الحالة المدنية وطريقة سيرها وكيفية حفظ السجلات يضبطها قانون خاص يسمى قانون الحالة المدنية (ق.ح.م).

يلتزم ضباط الحالة المدنية عند القيد في السجلات مراعاة بعض القواعد القانونية منها وجوب ضمان توقيع المصرحين بالولادات أو الوفيات عند تحرير العقود الموجودة بالسجلات. إن ضابط الحالة المدنية مكلف بحفظ السجلات طبقا لأحكام المادة (18) التي تنص بأن يناط حفظ السجلات الجاري استعمالها بضابط الحالة المدنية كما أن السجلات الأصلية الأخرى للسنوات السابقة يناط حفظها بضابط الحالة المدنية. كما أن قانون الحالة المدنية يحدد أيضا قواعد الحفظ للسجلات التي يجب أن تحفظ السجلات بمركز البلدية وبمراكز القنصليات وبالمجالس القضائية، يكون الحفظ لمدة 100 سنه ابتداء من تاريخ اختتامها وبعدها تحول لمصالح الأرشيف.

المسوح السكانية

المسوح بالعينة:

تعد المسوح بالعينة سواء الديمغرافية منها أو الاقتصادية أو الاجتماعية مصدرا من مصادر جمع البيانات السكانية وتعرف المسوح بالعينة على أنها أسلوب آخر لجمع البيانات عن خاصية أو مجموعة خصائص للمجتمع وذلك باقتطاع جزء صغير المجتمع وإجراء الدراسة الإحصائية والتحليلات اللاحقة معتمدة على هذا الجزء وتسمى عملية اقتطاع جزء من المجتمع وشمول المفردات التي يتألف منها هذا الجزء المقتطع بالعينات. إن المسوح بالعينة يمكن أن تعطي نتائج على مستوى عال من الدقة والشمول إذا ما توفرت فيها الضوابط الفنية المتعلقة بمستوى سحب العينة ومراعاتها للظروف المحلية وخصوصية المجتمع بالإضافة إلى مراعاة احتساب أخطاء التقدير عند تفسير النتائج.

وتتصف المسوح بالعينة بمرونة في طريقة تنفيذها وتدني تكاليفها المادية إلاَ أن هناك محاذير ينبغي التركيز عليها عند تصميم عينة المسح منها أخطاء التحيز بالإضافة إلى عدم مراعاة تخفيض وتقييم أخطاء التقدير وكذا تحديد الحجم الأمثل لعينة المسح وكل ذلك قد يؤدي إلى ضعف النتائج إذا لم يتم تلافيها.

مقارنة بين المسوح بالعينة والتعدادات (مزايا وعيوب)

مزايا المسوح بالعينة:

لقد ازداد خلال السنوات الماضية استخدام المسوح بالعينة وكان النجاح يحالف معظم تلك المسوح لما أعطته من نتائج جيدة أمكن الاعتماد عليها وبنفس الوقت كانت التكاليف والجهود المبذولة أقل بكثير مما يحدث في التعدادات الشاملة وبناء على ذلك يمكن درج بعض المميزات التي ساعدت كثيرا على الاستخدام المكثف والواسع للمسوح ومنها:

إن شمول جزء وليس الكل من المجتمع الإحصائي بالمسح يتيح فرصة للتعمق الأكثر في الحصول على بيانات أكثر تفصيلا عن خصائص المجتمع إذ أن التعداد لا يتيح مثل هذه الفرصة نتيجة كثرة عدد مفردات المجتمع المشمولة مما يجعل جمع بيانات تفصيلية عن كل مفردة أمرا في غاية الصعوبة. إن تكاليف التعدادات تكون عالية جدا نظرا لما تتطلبه من

صرف على طبع أعداد هائلة من الاستمارات والجداول واستخدام أعداد كبيرة من العاملين ووسائل النقل ومستلزمات العمل الأخرى.

تتميز أساليب العينات بسرعة استخراج النتائج، فنظراً لضخامة عدد الاستمارات وكثرة البيانات التي تتضمنها عملية العد الشامل فإن تحليل هذه البيانات ونشرها يستغرق عادة فترة زمنية طويلة نسبيا في حين يمكن استخراج نتائج عملية المسح بوقت قصير بكثير نتيجة قلة عدد المفردات المشمولة بهذا الأسلوب. الاعتناء والتركيز على تدريب العاملين ومتابعة وتدقيق البيانات التي يتم الحصول عليها ويمكن السيطرة عليه وانجازه بصورة أفضل وبنوعية أعلى مقارنة بالتعدادات التي تستخدم أعداد كبيرة من العاملين.

عيوب المسوح بالعينة:

لا يمكن استخدام المسوح لكافة الموضوعات والخصائص فلأغراض التنمية الشاملة يتطلب أحيانا توفير بيانات عن أصغر الوحدات الإدارية والجغرافية في البلد وهذا يجعل من الصعب استخدام المسوح عند الحاجة إلى هذا المستوى من البيانات وعندها يجب استخدام التعدادات.

إن التعدادات هي الأساس في تكوين وإعداد المسوح اللاحقة، بسبب تغير في كثير من المعالم الأساسية للتكوينات الاجتماعية والاقتصادية، وإذا تأخرت إجراء التعدادات يصبح إجراء المسوح أمرا في غاية الصعوبة.

احتواء المسوح على أخطاء العينة وهذا يحدث نتيجة لاقتطاع جزء صغير من المجتمع واعتماد النتائج على هذا الجزء إلاَ أن هذه الأخطاء أو الانحرافات يمكن حسابها بدقة.

عند استخدام أسلوب العينة بالخطأ تكون النتائج خطيرة ومضللة تماما وبالتالي يكون ضررها أكثر من نفعها.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

1- أبو الحسن عبد الموجود إبراهيم، **المدخل العام للسكان**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2006.

2- عمر صفر، **نماذج في الدراسات السكانية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002.

3- نائل عبد الحافظ العواملة، **علم السكان (الأسس، النظريات، التطبيقات العلمية)**، الطبعة الأولى، الأردن، 2010.

4- فريد توفيق نصيراتي، **السياسات السكانية**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2009.

5- أبو الحسن عبد الموجود إبراهيم، **الفكر الديموغرافي**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية،2006.

6- حامد عمار، **التنمية البشرية في الوطن العربي، المفاهيم السكانية**، الطبعة الأولى، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، القاهرة 1999.

7- طارق السيد، **علم إجتماع السكان**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2007.

8- عبد الله عطوي، **التنمية والسكان**، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، بيروت، 2009.

9- أيمن زهري: **ديمغرافية الشباب العربي، الأوضاع الحالية والاتجاهات المستقبلية**. اجتماع الخبراء حول تعزيز الإنصاف الاجتماعي، إدماج قضايا الشباب في عملية التخطيط للتنمية. أبو ظبي مارس 2009.

10- محمد عبد الحليم عمر، **السياسات السكانية من منظور إسلامي** –نظرة إجمالية، ندوة «السياسات السكانية: منظور إسلامي، اقتصادي». 5-6 صفر 1427هـ الموافق 5-6 مارس جامعة الأزهر، مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي 2006.

11- أبو الحسن عبد الموجود إبراهيم، **المدخل العام للسكان**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2006.

12- إبراهيم العيسى، **السكان في العالم المتغير**، الطبعة الأولى، الطبعة الثانية، الطبعة الثالثة،2001،2003، دار النشر بالشروق والتوزيع، القاهرة، 2004.

13- إبراهيم عبد الهادي الملحي ومحمد محمود المهدلي، **أسس علم السكان**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2005.

المراجع باللغة الأجنبية:

14-Bongaarts J., A « Framework for Analyzing the Proximate Determinants of Fertility », in *Population and Development Review*, Vol. 4, No. 1 (Mar. 1978), 1978, pp. 105-132.

15-Boumghar, A., «Les structure prestataires de service de planification famille : des difficultés persistantes malgré leur multiplication», in *Les documents et Manuels de CEPED*, N°8 Centre Français sur la population et développement, CEPED, 1998, Paris.

16-Blanchet D., « Reversal of the effects of population growth on economic growth since the end of the 1970's: reality or artefact? », in *Population Growth and Demographic Structure*, United Nations, 1999, pp. 41-73.

17-Chesnais, J. C., «La transition démographique : trente ans de bouleversements 1965 /1995) », in *Population du monde : enjeux et problèmes*, in *Travaux et documents de l'Ined*, Cahier n° 139, 1997, Paris.

18-Chenafi, F, «Etat-civil et analyse démographie-historique en Algérie : Historique, diagnostic et évaluation», in *Revue Sciences humaines et sociales*, N°11, Université d'Oran, juin 2013.

19-Davis K, et Blake J., « Social structure and fertility: an analytic framework », *Economic development and cultural change*, n° 4, 1956, pp. 211-235.

20-Direction de la population, Situation démographique et sanitaire 2000-2016, MSPRH, Alger, 2016, 39 p.

21- Direction de la population, Politique nationale de population, non-publié, MSPRH, Alger, 2001.

22-Sari Dj.‹ « Deux décennies d'urbanisation sans précédent en Algérie »‹ in *Croissance démographique et urbanisation‹ actes du séminaire international de Rabat (15-17 mai 1990)*‹ Paris : Presses universitaires de France‹ 1993, p. 371-377.

23-Festy‹ P.‹ *La Fécondité des Pays Occidentaux de 1870 à 1970*‹ Paris‹ PUF/INED‹ 1979, 398p.

24-Henry‹ L.‹ Technique d'analyse en démographie historique‹ Paris‹ Institut national d'études démographiques, 2ème édition 1988.

25-Haupt., A et Kane.,T.T , Guide de démographie, 4ème édition, Population Reference Bureau, Washington, 2004. 68 p.

26-Kateb, K. , *L'Histoire statistique des populations de l'Algérie pendant la période coloniale 1830-1962*. Paris : EHESS, thèse de doctorat, 1998, 490 p.

27-Landry, A, La révolution démographique, Paris, 1934, Ined, réed. 1982.

28-Thomas, R. M, (1798), Essai sur le principe de population. Paris : Éditions Gonthier. Collection : Bibliothèque Médiations. (Préface et traduction par le docteur Pierre Theil). 1963, 236 p.

29-Notestein, F.W., «Population-the long view», In T, W. Schultz. (ed), Food for the world Chicago University Press, 1945, Chicago.

30-Nations Unies (ONU), Department of Economic and Social Affairs, Population Division, *World Population Prospects: The 2010 Revision, Volume II: Demographic Profiles. ST/ESA/SER.A/317‹* 993 p. 2011 b.

31-Office national des statistiques‹ Activité‹ emploi & chômage en septembre 2015‹ no. 726‹

32-OFFICE NATIONAL DES STATISTIQUES. *4e recensement général de la population et de l'habitat, 1998 : principaux résultats*. Alger : ONS, coll. « Statistiques », n° 80, 1999, 180 p.

33-Ouadah-Bedidi Z., Vallin J. et Bouchoucha I., « La fécondité au Maghreb : nouvelles surprise », in *Populations et sociétés*, 2012, n°486, 4 p.

34-Ouadah-Bedidi Z., Vallin J., « Maghreb : la chute irrésistible de la fécondité », *Populations et Sociétés, n*°359, 2000, 4 p.

35-Platteau, J. P., « Malthus et le sous-développement ou le problème de la cohérence d'une théorie», in *Revue économique*, Volume 35, Numéro 4, pp. 635-666,1984.

36-Sahwa Survey, Algeria. Centre de Recherche en Economie Appliquée pour le Développement (CREAD). 2016.
Sauvy, A., Théorie générale de la population, Vol. I, Economie et population. Paris, PUF, 1952.

37-Tabutin D. et Schoumaker B., « La démographie du Monde arabe et du Moyen-Orient des années 1950 aux années 2000. Synthèse des changements et bilan statistique », *Population*, 60 (5-6), 2005, pp. 611-724.

38-Tapinos G., *Éléments de démographie. Analyse, déterminants socio-économiques et histoire des populations, (*ed) Armand Colin., Collection U, 1985, 367 p.

39-Vallin, J., La démographie, Paris, édition, La découverte, 1992.

40-Véron, J., «La Théorie générale de la population est-elle toujours une théorie générale de la population ? » in *Population*, 1992/6, Vol. 47.

المواقع الإلكترونية

-International Labour Organization: www.ilo.org.
-INED (Institut National d'Études démographiques) ; http://www.ined.fr/
-Ministère de la Jeunesse et des Sports : www.mjs.gov.dz.
-Ministère du travail، de l'emploi et de la sécurité sociale : www.mtess.gov.dz.
-ONS : http://ons.dz/IMG/PDF/demographie_a xeblgerienne2013.
-UNICEF : www.unicef.org.